السادات والتعددية السياسية المقيدة
(دراسة لانتخابات برلمان ١٩٧٩ وسنواته الأولى)

د . شريف إمام

كلية الآداب - جامعة عين شمس

السادات والتعددية السياسية المقيدة
(دراسة لانتخابات برلمان ١٩٧٩ وسنواته الأولى)

د . شريف إمام(*)

الملخص

كانت الحياة النيابية في ظل التعددية المقيدة في عهد السادات ، كاشفةً عن ورطة النظام في أيامه الأخيرة . فالرجل ألقى بكل أوراقه في يد الأمريكان ولم يعد لديه سوى انتظار ثمار السلام التى رآها – بعيد توقيعه المعاهدة – دانية شارفت على القطاف وأنها كفيلة بإصلاح كل ما يعترى الأوضاع الداخلية من قصور ، وإذا به يجد أنها صارت بعد المشرقين ؛ فملف الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن صعدت إلى صدارة أولويات الإدارة الأمريكية وتوارى خلفه ملف الشرق الأوسط وما تبقى من خطوات السلام ، ومشروع مارشال الذى بشرت به إدارة كارتر ذهب مع صاحبه ، ولم يبق للسادات سوى القطيعة العربية واقتصاد تداعت عليه العلل ، ولم يعد في مقدور السادات السماح بأى معارضة تزيد من متاعبه ، وبذلك دخلت تجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية طور الاحتضار .

Abstract

Parliamentary life in pluralism-limited system in Sadat era reflected the regime deadlock in his last days. The man threw all his papers into the hands of the Americans, and he had nothing but to wait for the fruits of peace that he saw nearing after signing the peace treaty and he thought it would fix all the failure in the internal situation. However, this has not been achieved because of Iranian revolution and the hostage crisis has risen to the top of the priorities of the American administration, and the Middle East file and the rest of the peace steps hidden behind it. The Marshall project, which the Carter administration promised Sadat to do it, went with his owner, and Sadat was left with nothing except, an Arab boycott and Unsuccessful economy. Sadat was no longer able to allow with any opposition adding to his troubles, and thus the experience of democracy and multi-party politics entered the dying phase

(*)كلية الآداب– جامعة عين شمس .

في أوائل عام ١٩٧٦ شكل السادات لجنة " مستقبل العمل السياسى" ، والتى اقترحت عليه الإبقاء على الاتحاد الاشتراكى العربى والسماح بتشكيل منابر ثابتة داخله . وبالفعل تشكلت المنابر الثلاثة وهى ، منبر الوسط "الحكومى" برئاسة ممدوح سالم رئيس الوزراء ، منبر اليمين "المحافظ" برئاسة مصطفي كامل مراد ومنبر اليسار برئاسة " خالد محى الدين" ، ثم ما لبث أن أعلن السادات في افتتاح البرلمان في نوفمبر أن المنابر صارت أحزابًا[١] ، وكان دستور ١٩٧١ حتى تلك اللحظة يجرى تفسيره على أن نصوصه لا تسمح بقيام الأحزاب ، وتسابقت الأقلام لتبين أن الدستور فجأة لا يمنع قيام الأحزاب[٢] .

وبذلك أعلن السادات عن مرحلة التعددية الحزبية المقيدة ، وهى مرحلة أشبه بمرحلة اللادكتاتورية واللاديمقراطية ، وبأحد هذين الوجهين يتم عرض التجربة بواسطة طرفيها المتصارعين ؛ الجهاز الحاكم والقوى المعارضة . إذ يركز رجالات الحكم على مقدار الحرية التى أتاحته التجربة والذى يتجاوز بكثير ما كان متاحًا من قبل ، كما يتجاوز أكثر مما هو متاح لدى الجيران العرب . بينما تركز القوى المعارضة على جوهر الاحتكار القائم في عملية صنع وتنفيذ القرار من قبل السلطة وحزبها الحاكم . والتجربة بوجهيها هى الصيغة الفعلية لديمقراطية بلد عرف تاريخه عقودًا محدودة من الليبرالية السياسية ، بينما عرف قرونًا طويلة من الاستبداد السياسى الذى مارسته السلطات المحلية والأجنبية على السواء[٣] .

في هذه الورقة محاولة إعادة اختبار تجربة التعددية الحزبية في أواخر عهد السادات من خلال تتبع الهيئة النيابية الثالثة والأخيرة والتى لم يكتب للسادات أن يراه حتى تكتمل . وتطرح الورقة ثلاثة تساؤلات ، أولًا ما الدوافع التى جعلت السادات يستخدم سلاح الحل في وجه الهيئة النيابية الثانية؟ ثانيًا : ماهى الصورة

التى جرت عليها انتخابات عام ١٩٧٩ ؟ وأخيراً كيف كان أداء البرلمان حتى اغتيال السادات ؟(*) .

دوافع حل البرلمان

في مستهل عام ١٩٧٩ كانت مصر تتماوج بين حقيقتها الجغرافية والحضارية الثابتتين – وهما الصحراء والنيل- ؛ فالصحراء أورثتها تراث العرب بإحساسها العميق بوحدة المصير . والنيل يحدد طابعها الخاص ، ويطويها على نفسها . وقد شكلت الصحراء عالم عبد الناصر ، وشكل النيل عالم أنور السادات . فوسط الأنخاب والأحضان وعلامات البهجة والفرح التى أضاءت مائدة العشاء في البيت الأبيض بعد توقيع معاهدة السلام ، كان المزاج العام في مصر مقهورا ؛ فالمعاهدة كانت بالنسبة لهم شيئًا مجهولاً تحيطه الشكوك ، وإبعادًا تامًا لمصر عن عالمها العربى(٤) .

وما إن قَفَل السادات من رحلة السلام ، حتى حل ضيفًا على مجلس الشعب في الخامس من إبريل من أجل عرض المعاهدة التى وقَّع في واشنطن عليها . فوفق نص الدستور ١٩٧١ ؛ فإن لرئيس الجمهورية حق إبرام المعاهدات ، على أن يبلغ مجلس الشعب بنصوصها مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد تصديق البرلمان عليها ونشرها(٥) . وكان خطاب السادات في تلك الجلسة يَشِى بالكثير ؛ حيث هاجم وبشدة المعارضة البرلمانية التى كتبت عريضة تستنكر فيها توقيع معاهدة السلام معتبراً أن هذا المسلك الخطير يهدف إلى إبراز البطولة والمتاجرة بمعاناة الشعب ، محذراً في الوقت نفسه من سوء استخدام الديمقراطية . وعمد إلى توجيه نواب المجلس إلى التصويت بالإجماع على المعاهدة بأكثر من شرح موادها ؛ مستحضراً الظروف التى استدعت توقيعها والوضع الذى خلقته من مؤامرة عربية يستوجب مواجهتها بالتكاتف مع كبير العائلة المصرية والتزام النواب بأخلاق المواطن داخل

(*) تقف الدراسة عند اغتيال الرئيس أنور السادات عام ١٩٨١ ، مع العلم أن البرلمان واصل حتى عام ١٩٨٤ .

العائلة قبل أى شىء وفوق كل شىء . . قبل الأحزاب . . قبل الزعامات . . قبل الكفاءات . . قبل الانتهازيات[٦] . وبين ثنايا خطابه استخدام عبارات تؤكد أن هناك بداية جديدة لمرحلة جديدة .

عملياً كانت المرحلة الجديدة قد جرى تدشينها في منتصف عام ١٩٧٨ من خلال تجميد نظام تعدد الأحزاب وإعادة تحديد قواعد عمله . ففي الفترة ما بين منتصف مايو وأوائل يونيو اتخذ السادات سلسلة من الإجراءات التشريعية والإدارية الصارمة التى أرغمت " الوفد" على حل نفسه في ٢ يونيو ١٩٧٨ وألحقت ضرراً بالغاً بصفوف حزب اليسار "التجمع" ، ثم عمد إلى تدشين الحزب الوطنى الديمقراطى على أنقاض حزب مصر العربى الاشتراكى واسماً الأخير بأنه فشل في تحقيق هدفه باعتباره الحزب صاحب الكلمة الأولى في اللعبة السياسية[٧] . وأخذ السادات على عاتقه – وبصفة شخصية – مهمة زعامة الحزب الحاكم . وبعد مضى شهر أقيم بتشجيعه عنصر معارض جديد هو " حزب العمل الاشتراكى" الذى قصد به أن يعمل " كمعارضة مباشرة ومسئولة" وتؤكد التقارير الأمريكية ذلك بقولها : ما كان لإبراهيم شكرى أن يُؤسس حزبه و يحظى بالتأييد البرلمانى اللازم لولا تدخل السادات المباشر ؛ حيث انضم أكثر من عشرين نائباً للحزب الجديد من نواب حزب الحكومة لاستيفاء شرط لجنة الأحزاب[٨] ، وذلك على خلفية اجتماع الحزب الوطنى الديمقراطى الذى دعى السادات نواب حزبه لدعم الحزب الوليد للحصول على الشرعية[٩] . فلقد كان السادات مولعاً بالنموذج الحزبى الأمريكى والبريطانى القائم على حزبين كبيرين ويرى فيه النموذج القادر على خلق استقرار سياسى وكان يود أن يقوم حزبه وحزب العمل بهذا الدور[١٠] .

صبيحة يوم التاسع من إبريل بدأت مناقشة أهم وأخطر معاهدة في تاريخ مصر الحديث مشفوعة بتقرير لجنة مشتركة من أعضاء لجان العلاقات الخارجية والشئون

العربية والأمن القومى والتعبئة القومية الذى ذكر واضعوه أنهم اطلعوا على كل الوثائق والمكاتبات والرسائل الخاصة بالمعاهدة ، وأنهم استمعوا لشرح واف من رئيس الوزراء مصطفي خليل وبطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية وحسن أبو سعدة رئيس هيئة العمليات بوزارة الدفاع ، رغم أن لجنتهم لم تجتمع سوى مرتين فقط . لم تستغرق المناقشة سوى يومين وسط محاصرة الأصوات المعارضة وتعالى صيحات الأنصار ، كانت المحصلة تمرير المعاهدة بأغلبية كاسحة لم يحل دون وصولها للإجماع سوى معارضة خمسة عشر عضواً[١١] .

ما كاد مجلس الشعب يمرر معاهدة السلام وسط مظاهرة تأييد للرئيس واغتباط الحكومة بهذا " الإجماع الشعبى" حتى باغت السادات -كعادته في إخراج قرارتها - بإعلانه دعوة الجماهير إلى استفتاء شعبى ضم في بنوده الدعوة لحل مجلس الشعب . وعند ذكر السادات لبواعث دعوته إلى حل البرلمان قال : "حل مجلس الشعب هنا أرجو أن لا يفهم أبداً على أنه كان فيه شيء في سلوك مجلس الشعب ككل . . في كل مجموعة فيه الأفراد الشواذ . . . . ولكن الحل هنا القصد به هو أن نبدأ مرحلة جديدة . . لأنه كما قلت تقرير مصير . . ومرحلة جديدة بتقاليد جديدة . . تقاليد تمليها مصر ولا يمليها لا الانتهازية ولا الفساد الحزبى ولا التستر تحت شعارات مختلفة[١٢] . وبالعودة للدستور ؛ دستور عام ١٩٧١ فيما يتعلق بالحالات التى أوكلت فيها لرئيس الجمهورية حل البرلمان عبر الدعوة لاستفتاء شعبى على قرار الحل ؛ فإن الدستور يربط هذا الفرض باتجاه مجلس الشعب إلى عدم الموافقة على تصرف سياسى معين أقدمت عليه الحكومة أو على موقف سياسى اتخذته أو إلى الموافقة عليه بأغلبية بسيطة ، ويعتقد رئيس الجمهورية أن هذا الموقف لا يعكس رغبات الأمة فليجأ إلى الاستفتاء على حل البرلمان أملًا في تحقيق أغلبية تدعم السلطة التنفيذية . فلا صحة للقول أن إجراء الاستفتاء حقٌ مطلق للرئيس متروك للنوازع الشخصية والاعتبارات الذاتية . ثم إن الجلسة الأخيرة للمجلس شهدت

رسالة من رئيس الحكومة يعبر فيها عن اغتباط الحكومة من الإجماع الرائع على تأييد المعاهدة ؛ فما الضرورة التى دفعت للدعوة للاستفتاء على حل البرلمان(١٣) .

وإذا حاولنا أن نفسر بواعث السادات في دعوته لحل البرلمان ؛ فإنه يأتى في صدارتها ضيق صدره من المعارضة البرلمانية وهو ما وضح في خطاب الدعوة للاستفتاء ؛ حيث ذكر أن المعارضة البرلمانية " الضئيلة " حسب وصفه تقوم بمحاولة تسميم الأفكار وتلويث هذه المرحلة التى نعيش فيها . . وأنها تقوم على التشكيك والبذاءة واستغلال معاناة الشعب وكانت تريد إعادة الحزبية بأساليبها القديمة(١٤) . وهو أمر تؤكده الوثائق الأمريكية بوصفها قرار حل البرلمان بأنه قد صمم خصيصاً من أجل التخلص من حفنة صغيرة من المعارضة الكلامية handful of vocal وأن الانتخابات الجديدة مصممة للتخلص منها . فالمعارضة – حسب الوثيقة–على قلتها كانت تثير شكوك السادات بأنها تعمل في إطار مؤامرة يقودها الاتحاد السوفيتى للتخلص منه ، كما أنهُ بات يلمس تأثيرها في المحيط الداخلى والإقليمى(١٥) . بل إن النواب المستقلين استغلوا إلغاء بند العشرين عضواً كحد أدنى للترخيص بإقامة حزب سياسى في تجميع شتاتهم وتقديم طلب في مطلع إبريل ١٩٧٩ بتأسيس " حزب الجبهة الوطنية" وكان في طليعة هؤلاء النائبان محمود القاضى وممتاز نصار (١٦) . كان برنامج الحزب المراد تأسيسه صادماً للسادات ؛ حيث انطوى على أهداف أربع هى إعادة النظر في طريقة اختيار رئيس الجمهورية بجعلها بالانتخاب الحر من الشعب بدلًا عن الاستفتاء ، الغاء المادة ٧٦ من الدستور التى تمنح رئيس الجمهورية سلطات استثنائية ، إلغاء حق رئيس الجمهورية في إجراء الاستفتاء ومنح مجلس الشعب حق سحب الثقة من الحكومة دون الحاجة إلى الدعوة للاستفتاء تجريه نفس الحكومة في ظل وقف مجلس الشعب عن العمل–كما في نص الدستور الحالى(١٧) .

وتضيف صحيفة النيويورك تايمز سباباً أخر لمسعى السادات لإجراء انتخابات

نيابية مبكرة ، وهو رغبته في اختبار قدرة حزبه الجديد الذى تم تأسيسه منتصف العام الماضى على أنقاض حزب مصر العربى الاشتراكى والذى تولى شخصيًا رئاسته ، كما أن السادات يسعى للتخلص من بعض أعضاء حزبه القدامى في تلك الانتخابات[١٨] . فالسادات منذ تأسيس الحزب الوطنى وهو يسعى لإقامة صرحه تحت رئاسته ، وما أسرع ما التف حوله المريدون ؛ ومنهم منافقون كثيرون ومنهم من لم يسبق له العمل في السياسة ومنهم من كانوا عمداً لأحزاب أخرى استحقت منهم أن يهجروها ليظفروا بمكان في الحزب الجديد . ولاح للسادات في غمرة هذا الفيض من المريدين . أن حزبه الجديد خليق أن يظفر بأغلبية يقوم على أكتافها مجلس للشعب أسلس قيادة وألين جانبًا من المجلس السابق . كما أن السادات على حد تعبير جاسون براونلى Jason Brownlee آمن أن القمع الداخلى تجاه معارضيه ضرورى لإنجاح عملية السلام ؛ فلابد من استقرار تفرضه سلطته الاستبدادية المطلقة لإنجاح عملية السلام وشجعه تفهم الإدارة الأمريكية لهذا وامتناعها عن إدانة مسلكه تجاه معارضيه[١٩] .

حل البرلمان والدعوة للانتخابات

دعيت الجماهير للتصويت في الاستفتاء الشعبى في ١٩ إبريل ١٩٧٩ ويرصد مراسل صحيفة الواشنطن بوست توماس ليبمان Thomas W. Lippman بعض ما شاب هذا اليوم من حوادث فيقول : " مع توافد الناخبين للإدلاء بأصواتهم وقعت عملية إرهابية حيث أفادت الشرطة أن مفتش جمركى قتل وأصيب أربعة آخرون عندما انفجر طرد ملغوم في مكتب البريد المركزى بالقاهرة ، وأعلنت منظمة فلسطينية غير معروفة تدعى " نسور الثورة الفلسطينية " ، مسؤوليتها عن التفجير ، ويبدو أن التفجير من أجل التأثير على الناخبين . مع ذلك فإن جميع الناخبين الذين تمت مقابلتهم اليوم "وبشكل عشوائى" أكدوا إنهم بالطبع سيصوتون بنعم . ويبدو أن أولئك

الذين يعارضون السادات امتنعوا عن التصويت في استفتاءاته . بالإضافة إلى ذلك ، فإن آليات الاقتراع تؤيد بقوة موقف الحكومة . لأنه وببساطة ، يقوم الناخبون – في القرى مثلاً –بتسليم بطاقات هويتهم إلى شيخ محلى يذهب هو إلى صناديق الاقتراع ويصوت بالنيابة عنهم(٢٠) .

كما ترصد وثيقة أمريكية الصعوبات التى يمكن أن تكتنف المواطن إذا أراد أن يفهم عن أى شيء يتم استفتائه فتذكر : احتوت بطاقات الاقتراع ، التى يبلغ حجمها ٥ بوصات في سبع بوصات ، على سؤالين تم توضيحهما بالصور . السؤال الأول ، بجانب رسم كتاب مفتوح ، سأل : "هل توافق على معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل والاتفاق المتعلق بإقامة حكم ذاتى كامل في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ السؤال الثانى وبجانبه رسم لقبة مجلس الشعب "هل توافق على إلغاء مجلس الشعب الحالى وهل توافق أيضًا على السبعة الآخرين؟ أى النقاط المتعلقة بإعادة تنظيم الدولة؟ "والتى تم نشر تفاصيلها – والتى تتضمن إعلانًا عن الحقوق الفردية ، ومزيداً من حرية الصحافة و "تعزيز الديمقراطية" – في أماكن الاقتراع وليس في بطاقة الاقتراع(٢١) . والمعلوم أن كثرة الأسئلة تفسد الاستفتاء ؛ لأن الأصل فيه أن يكون رداً على سؤال واحد يكون جوابه لا أو نعم . فما فائدة عرض معاهدة السلام على الاستفتاء بعد أن أقره مجلس الشعب بأغلبية لا يستهان بها؟ ما فائدة الاستفتاء على مقولة أن شعار الدولة هو العلم والإيمان؟ وهل وضعت حقوق للإنسان المصرى وهل الالتزام بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى وسياسة عدم الانحياز في حاجة إلى استفتاء يرجح رأيًا على رأى؟(٢٢) .

على كل ، في يوم الجمعة ٢٠ أبريل ١٩٧٩ وعقب أداء الرئيس لصلاة الظهر في مسجد القرية ، خرج السادات إلى الشارع المجاور للمسجد مرتدياَ جلبابه الشهير وممسكا بعصاه وغليونه وعلى يمينه عثمان أحمد عثمان نقيب المهندسين (صهر

السادات حينئذ) وعلى يساره حسنى مبارك نائب الرئيس وأمام عدسات وميكروفونات المصورين والصحفيين ووكالات الأنباء وقف النبوى إسماعيل أمام الرئيس وانحنى انحناءته الشهيرة ، فقال السادات أعلن يا نبوى ، فأخرج النبوى ورقة من جيبه وأخذ يتلو منها عدد المقيدين وعدد الحاضرين والأصوات الباطلة وعدد الذين قالوا نعم و"الأراذل" الذين قالوا لا(٢٣) . وجاءت النتيجة باكتساح الأصوات القائلة بنعم للتعديلات الدستورية وتأسيسًا على ذلك صدر قرار جمهورى في ٢١ إبريل ١٩٧٩ بحل مجلس الشعب والدعوة لانتخابات نيابية من جولتين في ٧ و١٤ يونيو ١٩٧٩ .

أجواء الانتخابات

قبل أن يُقدم السادات على حل البرلمان كان يدرك خطورة غياب المعارضة بالكلية في البرلمان الجديد الذى ينوى تشكيله عبر انتخابات تُصنع على عينه ؛ ففي برقية أمريكية ترصد لقاء إبراهيم شكرى بأحد مسؤولى السفارة الأمريكية في الأول من مايو ١٩٧٩ ؛ حيث ذكر شكرى : " إن صفقة سرية backroom bargaining في طريقه لإبرامها مع النظام من أجل تخصيص مقاعد لهم في الانتخابات القادمة ، وإن حزبه قد بدأ مفاوضات غير رسمية مع الحزب الوطنى الديمقراطى لتقسيم المقاعد في الانتخابات القادمة . وادعى شكرى أن الحزب الوطنى لن يُقدم أى مرشحين في الدوائر الانتخابية الـ ١٥ التى سيتنافس فيها ممثلون عن حزبه . بالإضافة إلى ذلك ، ادعى أن الحزب الوطنى وافق على تقديم مرشحين ضعفاء في ٢٥ دائرة ، ومن ثم فإنه يتوقع فوز حزبه ٤٠ مقعدا برلمانيًا في الدورة القادمة . وحذر شكرى من أن المناقشات التى جرت حتى الآن هى الأولية ، وقال إن الوضع يمكن تغييره من الآن وحتى ١٤ مايو ، تاريخ الإيداع النهائى لقائمة المرشحين ، وإن تلك المناقشات غير الرسمية ستستمر لتوفير مقاعد آمنة(٢٤) .

ولقد أسرَّ شكرى للمسؤول الأمريكى بتوقعاته لما قد تسفر عنه المعركة

الانتخابية ؛ مؤكداً أن الحزب الوطنى الديمقراطى سوف يكتسح الانتخابات ؛ حاصداً ما بين ٢٨٠ و٣٠٠ مقعداً ، وأن حزب الأحرار لن يفوز بأكثر من ٢٠ مقعداً ؛ بينما لن يفوز من حزب التجمع سوى رئيسه ، وأنه ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مرشحًا مستقلًا قد يفوزون في الانتخابات[٢٥] . ومما يدل على التنسيق بين حزب الحكومة ومعارضته المستأنسة ؛ إخلاء بعض الدوائر لمرشحى حزب العمل كما حدث مع النائب الثانى للحزب رفعت الشهاوى[٢٦] .

ومن أجل سد الطريق على معارضيه ممن يصعب ترويضهم ، أصدر الرئيس قبل إجراء الانتخابات البرلمانية بشهر تقريبًا قراراً جمهوريًا يوجب على كل مرشح لعضوية مجلس الشعب أن يلتزم في الدعاية الانتخابية بالمبادئ التى وافق عليها الشعب في الاستفتاء بتاريخ ٢٠ إبريل ١٩٧٩[٢٧] . وعليه بات من المجرَّم أن يعلن أى مرشح معارضته صراحة لمعاهدة السلام كجزء من حملته الانتخابية خوفًا من التعرض للمساءلة القانونية[٢٨] . بل إن قلب السادات لم يطمئن بعد ؛ فأصدر في الأول من يونيو القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩ متضمنًا تعديلات على قانون الأحزاب جاء طليعتها النص على عدم تعارض أى حزب مع المبادئ التى وافق عليها الشعب في الاستفتاء سالف الذكر[٢٩] . وبالتوازى مع ذلك انطلقت حملات تشهير برموز المعارضة من سدنة النظام ؛ فالمرشح اليسارى أحمد طه تم اتهامه في قضية تجسس لصالح بلغاريا ، والمرشح كمال الدين حسين تم القبض على ابنه لتحريضه ضد معاهدة السلام في دائرة أبيه الانتخابية[٣٠] . ورئيس حزب التجمع خالد محى الدين أذاعت الحكومة أنه يخضع للتحقيق للاشتباه في اتصاله بالعراقيين بشأن تنسيق الجهود لمعارضة معاهدة السلام[٣١] . كما أن جريدة الشعب لسان –حزب العمل– أفردت مساحات واسعة في صدر افتتاحيته على مدار شهر قبل الانتخابات للحديث عن مثالب البرلمان المنحل وتحذير الناخبين من إعادة ترشيح نوابه[٣٢] ؛ بما يوحى بأن

مسلكها كان يتماهى مع النظام وهو أمر كان مفهومًا في ظل بداية التحالف .

بل إن السادات تعامل مع هذه الانتخابات ليس بصفته رئيس دولة وإنما كرئيس حزب سياسى ؛ فطفق يجوب المحافظات المصرية مبشرًا بحزبه الذى وصفه بأنه المؤتمن على شرائع مصر وقيمها الأصيلة(٣٣) ، وهو المعبر عن أخلاق القرية المصرية(٣٤) . ومهاجمًا خصومه -خصوصًا حزب التجمع-فقال في حشود العمال : " إن اعداء مصر جميعا لو أجروا أحدًا يكتب ويطعن في مصر . . ما كان مثل ما كتبه -مصريون للأسف -في جريدة الأهالى"(٣٥) . وداعيًا له ؛ كما في المؤتمر في كفر الشيخ حيث ختم حديثه للجماهير بالقول :" أدعو الله لرجال الحزب الوطنى أنه يضربوا لشعبنا المثل لأنه الهدف مش الحزب الوطنى . . الهدف مصر . . الهدف مش أنا . . الهدف مصر"(٣٦) . بل إنه طالب القيادات بفتح الأبواب لانضمام الجماهير للحزب الوطنى فذكر في إحدى خطبه الدعائية "الباب لازم يفتح لكل من يريد أن ينضم إلى الحزب الوطنى الديمقراطى(٣٧) .

وبوصفه رب للعائلة وكبير للقرية ؛ فإن السادات تدخل بنفسه لحل بعض الخصومة بين أبناء الحزب الوطنى حول الترشيح ؛ كما في خلاف عائلتى عويضة وأبو سعدة في كفر الشيخ ؛ فحسب الوثائق كان السادات يناصر توفيق عويضة كمرشح في انتخابات مجلس الشعب ، حيث ربطته صداقة طويلة بعويضة منذ أن كان سكرتير المجلس الأعلى للشئون الإسلامية والسادات سكرتير المؤتمر الإسلامى وكان يريد في الوقت نفسه ترضية منافسه أحمد أبو سعدة . وفي ٧ يونيو ١٩٧٩ هبط إلى الحامول على متن طائرته الهيلكوبتر . وفي ذلك اليوم كان السادات صائمًا ، فتم ذبح الذبائح وبعد تناول الإفطار ، أخذ موافقة المرشح أحمد أبو سعدة على التنازل لصالح عويضة ثم طلب الميكروفون وقال : «يا أحمد ، مجلس الشورى لك مدى الحياة»(٣٨) . حدث الأمر نفسه في زيارة السادات للمنيا التى صالح فيها «يوسف مكاوى» على

«مصطفي عامر» شقيق المشير عبد الحكيم عامر[٣٩] . كانت تدخلات الرئيس الفجة ظاهرة للعين لكن لم يكن في مقدور أحزاب المعارضة أن تنكر علانية تلك التصرفات ، أقصى ما استطاع حزب العمل- القوة الكبرى للمعارضة ، وصاحب أكبر عدد من المرشحين بعد الوطنى- إليه سبيلا ؛ هو التأكيد لجمهور الناخبين أن الرئيس ليس له مرشحون وإنما هم مرشحو الحزب الوطنى وأن الرئيس يقف على مسافة واحدة من الجميع ويريد للتجربة الديمقراطية النجاح[٤٠] . كانت كتاباتهم من أجل إحراج رأس النظام وإعادته إلى الجادة لكنه قد قطع أشواطًا من الصلف لا يجدى معها مثل هذا الأسلوب من النقد العذرى . بل إن إبراهيم شكرى جدد دعوته لتخلى الرئيس عن رئاسة الحزب الوطنى بعد الانتخابات ؛ فذكر : " إن ممارسة الرئيس لدوره كرئيس فعلى للحزب الوطنى لن تجعل طريق الديمقراطية معبدًا ولن تكون هناك فرصة متكافئة أو شبة متكافئة لأحزاب أخرى قائمة . . . . إن ما جرى في الانتخابات الأخيرة ليس له علاج إلا أن يتغير هذا الوضع الذى مكن الكثيرين من صنع تصرفات شاذة وهم يستندون إلى اسم الرئيس السادات" [٤١] .

رغم محاولة الرئيس جمع شتات حزبه الوليد وترضية جميع الأطراف المتصارعة ؛ خصوصًا بعد الإعلان عن رفضه مقترح سكرتارية الحزب القاضى بدخول أكثر من مرشح للحزب الوطنى على مقعد ، وأكد أن في كل دائرة سيكون للحزب الوطنى الديمقراطى ، مرشح واحد فئات وواحد عمال فقط[٤٢] . بدأ الحزب الوطنى مترددًا كثيرًا في الإعلان عن قائمته ؛ ويروى وكيل المجلس السابق وعضو الحزب الوطنى السيد على السيد في مذكراته تفاصيل اختيار الأعضاء فيقول : " شكلت لجنة لاختيار المرشحين عن الحزب الوطنى مكونه من صوفي أبو طالب وعثمان أحمد عثمان ومنصور حسن وفكرى مكرم عبيد والنبوى إسماعيل ، وكثيرًا ما كانت اللجنة في اجتماعاتها ما تنتهى إلى النبوى إسماعيل ومعه واحد أو اثنان من الأعضاء .

وكان لكل منهم رأى فيمن يرشحه لانتخابات مجلس الشعب ؛ مما جعل المعيار الشخصى يقفز إلى المرتبة الأولى ، هنا أطلت "الشللية" برأسها وخيمت ظلالها على الاختيارات وكان القول الأخير للجهات الأمنية"[٤٣] . كانت النتيجة أن تقدم الكثير من الأعضاء باستقالتهم من الحزب الوطنى بعد إعلان القائمة الأولية لمرشحيه ، خصوصًا وأن الحزب قد أعلن أنه سيفصل أى عضو لا يلتزم بقرار الحزب بعدم الترشح . كما حاول الحزب أن يؤخر إعلان قوائمه في بعض المحافظات ، كما في المنوفية التى شهدت تمسك سليمان متولى وزير الدولة بترشيح نفسه في دائرة قويسنا وتمسك أعضاء لجنة اختيار المرشحين بترشيح محمود أبو النصر نائب قويسنا[٤٤] .

بل إن المتابع للأرقام التى كانت توردها جريدة الأهرام بشأن عدد المرشحين يجد فيها تناقضًا بين ١٦٠٤ مرشحًا و ١٥٧٧ مرشحًا[٤٥] وأخرى ١٦٨٢ مرشحًا وعلة التناقض هى تلك الضغوط التى كانت تمارس على بعض المرشحين من أبناء الحزب الوطنى ممن آثروا أن يدخلوا غمار المعركة الانتخابية بالرغم من عدم ترشيح الحزب لهم ؛ فقبل أسبوع من إجراء الانتخابات أعلن ٢٠٣ مرشحًا انسحابهم من السباق الانتخابى معظمهم من أبناء الحزب الوطنى[٤٦] . ففي دائرة المنتزه مثلًا تنازل المرشح المستشار عبد الحميد الهلالى وتضامن مع مرشح الحزب الوطنى الدكتور محمد عبد اللاه ضد مرشح مستقل[٤٧] .

وإذا انتقلنا للدعاية الانتخابية والبرامج التى طرحتها الأحزاب والمستقلين ؛ فإن القضايا الكبرى لم تمس من قبل الناخبين ولم يتطرق أىٌ من مرشحى الأحزاب والمستقلين لمعاهدة السلام أو العلاقات العربية المصرية أو حتى سياسة الانفتاح ؛ بل إن بعض المرشحين في دائرة الدلنجات بالبحيرة –مقر المرشح عن حزب العمل محمود أبو وافية – فوجئوا بأسئلة بعض الجمهور تتطرق إلى متى ستعود العريش وبدا

الأمر محرجًا لهم[٤٨] . ويرصد تقرير للسفارة الأمريكية – بعد حديث ضابط الاتصال بالسفارة مع إبراهيم شكرى– أزمة الدعاية الانتخابية بالقول : " سيكون من الصعب على منتقدى معاهدة السلام أمثال خالد محيى الدين وممتاز نصار البوح بمعارضتهم للمعاهدة ، وعليه ستكون النقاشات الانتخابية منصبة على قضايا محلية وسيوفر ذلك فرصة للمرشحين للركون إلى مسلكهم التقليدى في الدعاية الانتخابية وبذل بعض التبرعات العينية والنقدية في دوائرهم ، دون تقديم برنامج انتخابى حقيقى[٤٩] . في المقابل ، طرح حزب العمل في صدارة برنامجه الانتخابى ؛ قضية تطبيق الشريعة بشكل حاسم ، مهاجمة أولئك الزاعمين بمطابقة الشريعة الإسلامية للقوانين الوضعية ، ورافضة في الوقت نفسه بعض الدعاوى الساعية لفترة تمهيدية قبل الشروع في التطبيق[٥٠] . الغريب في الأمر أن الحزب كان يدعو نفسه حزب العمل الاشتراكى وهو أمر دفع بالباحث بيرتس هندريكس Bertus Hendriks للقول : "إن حزب العمل ليس حزبًا اشتراكيًا بل حزبًا قوميًا ذو شعارات إسلامية قوية . فعلى الرغم من أنه في البداية وافق عليكامب ديفيد ، وتطبيع العلاقات مع إسرائيل ؛ إلا أنه ما لبث أن انضم إلى الحركات الإسلامية السرية في رفضها كامب ديفيد"[٥١] .

تبقى آخر النقاط في تتبع أجواء العملية الانتخابية هى تدخل المحافظين المفرط لصالح نواب الحزب الوطنى ؛ فمحافظ القاهرة يحضر احتفالًا لأحد مرشحى الحزب الوطنى ومحافظ الفيوم يمر على الدوائر الانتخابية برفقة مرشحى الحزب الوطنى[٥٢] ، ومحافظ الجيزة – يصرح بأنه لابد أن ينجح مرشحو الحزب الوطنى ويسقط الآخرون ، وهذا محافظ الإسكندرية يجلس على المقهى مع مرشح الحزب الوطنى وذاك محافظ الغربية يعقد اجتماعات مع العمد والمشايخ لتنظيم عملية دعم مرشحى الحزب الوطنى . ولعل الأمر لم يقف عند تدخل المحافظين بل الوزراء وهم بالأساس مرشحين عن الحزب الوطنى ؛ فلا يشترط قانوناً على وزراء الحكومة أن يكونوا أعضاء في

البرلمان ، لكن العديد من وزراء السادات يخوضون الانتخابات في ظل سعى الرئيس للحصول على تأييد شعبى لحكومته[٥٣] . فلقد سخروا أجهزة الدولة ومواردها لدعم أترابهم من أبناء الحزب في حملاتهم الانتخابية[٥٤] . ولقد اعتراف وزير الداخلية النبوى إسماعيل بدور المحافظين في الانتخابات قائلًا : " كان اختيار نواب الحزب الوطنى متروكًا للمحافظين ؛ فكان كل محافظ يختار قائمة الحزب لكى يصبح مسؤولًا عنهم في الدعوة لهم حزبيًا وسياسيًا "[٥٥] .

ولعل قضية المرشح أحمد أبو إسماعيل وزير المالية السابق من أكثر الأمثلة الصارخة على تدخل المحافظين ، وتعود جذور العداوة بين أتراب الأمس إلى أن أبو إسماعيل قد دُعى بعد خروجه من الوزارة للانضمام إلى حزب السادات غداة تشكيله فرفض وأصم أذنه عن مناشدات رجال الدولة له بتدارك الأمر والترشح رفقة الحزب ، لكنه رشح نفسه كمستقل ؛ فباء بسخط السادات وبذلت الكثير من الجهود لهزيمته[٥٦] . ولقد شهد ترشح أبو إسماعيل في دائرة سمنود ضد وزير الإسكان مصطفي الحفناوى تعدد أشكال الضغوط التى مارستها الحكومة على أنصار أبو إسماعيل للتصويت لصالح حفناوى ؛ فلقد تم نقل بعض الموظفين الحكوميين الذين يدعمون أبو إسماعيل إلى مناطق بعيدة ؛ كما أعطى حفناوى تراخيص مواد بناء بكميات كبيرة وبأسعار زهيدة لأنصاره ، فضلًا عن القبض على عشرات من أنصار أبو إسماعيل الذين نظموا مظاهرة له الأسبوع الماضى بعدما داهمت الشرطة منازلهم في الساعة الرابعة صباحًا[٥٧] . ولقد أبرق أبو إسماعيل إلى رئيس الوزراء منددًا بالمخالفات التى تمارسها الوزارة لصالح الوزير المرشح ، لكن دون جدوى[٥٨] .

نتائج الانتخابات ومؤشراتها

في السابع من يونيو دُعِىَ المصريون لاختيار نوابهم للهيئة النيابية الثالثة ،

وفتحت ٢٦١٠٠ لجنة انتخابية أبوابها لاستقبال الناخبين لاختيار ٣٧٦ نائبًا من بين نحو ١٥٨٢ مرشحًا ينقسمون إلى ٩٢٦ مرشحًا لمقاعد العمال ٧٥٦ مرشحًا لمقاعد الفئات وسط إشراف ١٧٦ قاضيًا وزهاء ١٢٠ ألف موظف أنيط بهم الإشراف والتنظيم(٥٩) . كان المدعوون للتصويت قرابة ١١ مليون مواطن ، ٢٠ ٪ فقط من النساء(٦٠) . ويرى البعض أن اختيار موعد الانتخابات في شهر مايو ويونيو كان مقصوداً من قبل السلطة بشكل جعل الانتخابات تجرى بالتزامن مع امتحانات الطلاب الجامعيين مما صرف الكثير منهم عن المشاركة في الانتخابات(٦١) . لم تحسم أكثر من نصف المقاعد في جولة الانتخابات الأولى وجرت جولة الإعادة في الرابع عشر من يونيو ١٩٧٩ . أسفرت الانتخابات عن فوز ساحق للحزب الوطنى الديمقراطى حيث حصد قرابة ٣٣٣ مقعداً أى قرابة ٨٨,٥٪ من المقاعد على حين حصل حزب العمل على ٣٠ مقعداً والمستقلين على ١٠ مقاعد وحل حزب الأحرار في المركز الأخير بثلاث مقاعد في المقابل فشل حزب التجمع في نيل أىٍّ من مقاعد المجلس(٦٢) .

ويرصد مراسل صحيفة الواشنطن بوست توماس ليبمان نتائج الانتخابات بقوله : " لقد نجح جميع مساعدى السادات ومستشاروه الخاصون ووزرائه الذين رشحوا أنفسهم وهُزم الأشخاص الذين تسببوا في إحراج السادات في البرلمان السابق . لا يمكننا اعتبار أى شخص في البرلمان الجديد معارضًا موثوقًا فيه لأى من سياسات السادات الرئيسية . يظهر انتصار وزير الإسكان مصطفي حفناوى –الوافد الجديد على السياسة –على وزير المالية السابق أحمد أبو إسماعيل ، بفارق قليل مدى تصميم الحزب على السيطرة على أكبر عدد ممكن من المقاعد وإقصاء المعارضة حتى عندما تكون المعارضة أليفة مثل أبو إسماعيل . . . حتى المعارضة القانونية –بقيادة حزب العمال الاشتراكى – واجهت تكتيكات حكومية قاسية حدت من قدرتها على شن حملة فعالة . وبالتالى ،لم يكن مفاجئًا أن انخفض عدد مقاعد المعارضة في

البرلمان . لكن الانتخابات تظهر أن السادات لا زال يحظى بسيطرة صارمة وهو مصمم بنفس القدر على استئصال المعارضة في المؤسسات القانونية في البلاد determined to root out dissent in the country's legal institutions(63)

ويخلص تقرير للسفير الأمريكى إثرتون تقييمه للانتخابات بالقول : " على الرغم من وجود حالة من الصلف hubris يعيشها السادات إلا أنه يظل سياسيًا حذراً . فالانتخابات المبكرة التى أقدم عليها كانت تهدف لإزالة الانتقادات من البرلمان . . . . فالسادات يعلم أن أيامًا صعبة في انتظاره في المفاوضات المقبلة والأمر كذلك في الاقتصاد ، وعليه فإنه لا يرغب إلا في نقاش محلى صغير خلال هذه الفترة ، كما أنه ينوى الاستفادة من الديمقراطية المحدودة تلك في تمرير التشريعات الاجتماعية الهامة ، التى قد لا تحتمل الكثير من التدقيق التشريعى"(٦٤) .

ولعل المدقق في نتائج الانتخابات وأجواء العملية الانتخابية يمكنه استخلاص العديد من المؤشرات المهمة منها :

أولاً : شيوع ظاهرة انتقال النواب المستقلين إلى الحزب الحاكم : فعدد النواب المستقلين في المجلس لم يزد على عشرة نواب على حين أن عددهم كان قرابة ٥٣ نائبًا قبل أن يعلن أغلبيتهم الانضمام إلى حزب الحكومة ، والأمر نفسه بالنسبة لحزب العمل الذى تسرب عدد من نوابه إلى صفوف الحزب الوطنى(٦٥) . وتلك ظاهرة سيعمل الحزب الوطنى على تكريسها وهى السماح للمستقلين بالفوز ثم القيام بضمهم إلى حزبه بعد ذلك ، ويرصد الجدول التالى تتطور تلك الظاهرة (١٩٨٧-٢٠٠٠)(٦٦)

الانتخابات	عدد النواب المستقلين	المنضمين إلى الحزب الوطنى
١٩٨٧	١٨	١٣
١٩٩٠	٨٨	٥٢
١٩٩٥	١١٣	٨٤
٢٠٠٠	٢٤٤	٢١٦

ويعزو البعض هذا السلوك من قبل النواب المستقلين بأنه كان تحت وطأة ضغوط الحكومة وإغرائها ، ولقد حاول وزير الداخلية النبوى إسماعيل درء تلك التهمة بالقول : " لقد نزل انتخابات مجلس الشعب عدد كبير من أعضاء الحزب الوطنى مستقلين بعد أن خلت قائمة الحزب الوطنى منهم فكان كل محافظ يجد أن الذى يرشحه عن الحزب الوطنى[٦٧] لم يحالفه الحظ وفشل وأن المرشح المستقل سينجح ولم يبق سوى بعض الصناديق في الفرز فكان يأتى إلى المرشح المستقل الذى كان من قبل " حزب وطنى" . . . ويقول اكتب لى إنك نزلت عن الحزب الوطنى" . والملاحظ في كلام الوزير أن عملية " مساومة" كانت تتم قبل إعلان النتائج مما يعنى أنها كانت تضع المرشح تحت تهديد معنوى في حالة رفضه ، بل إن المتابع لتصريحات أحد أعضاء لجنة الحزب الوطنى منصور حسن ومدير مكتب رئيس الجمهورية لشؤون الحزب وقتها يجد عكس ما أشار إليه وزير الداخلية ؛ فمنصور يذكر في حديث صحفي قبل إجراء الانتخابات بأسبوع أنه انتابته الدهشة عند سماعه قولًا يتردد بأن هناك اتجاهات – داخل الحزب – تؤيد السماح للمستقلين بالانضمام للحزب حال نجاحهم ؛ على أساس ما أخطأت فيه لجنة الاختيار تصححه الانتخابات ؛ وهو قول يبدو وجيهًا في ظاهره ولكنه في الواقع يلحق بالحزب أضرارًا لا حد لها أولها : عدم الانضباط الحزبى ووقوع الثغرات لنشوء أجنحة وجيوب ذات اتجاهات استغلالية[٦٨] .

ثانيًا : ارتفاع عدد المرشحين بشكل كبير ؛ فلأول مرة في تاريخ الحياة النيابية في مصر يقفز عدد المرشحين لعضوية البرلمان إلى رقم قياسى لم يحدث من قبل ، حيث وصل عدد المرشحين إلى ١٥٧٧ مرشحًا ؛ ولعل من العوامل المهمة التى يمكن أن تفسر هذا الارتفاع في أعداد المرشحين هى تحديد الحد الأقصى لمصاريف الدعاية الانتخابية بمبلغ خمسمائة جنيه ؛ مما جعل عبء المعركة ليس صعبًا وشجع بالتالى على خوضها . كما أن الحزب الوطنى كان سببًا في زيادة عدد المرشحين – خصوصًا من المستقلين– ؛ فالحزب لم يكن قادرًا على تلبية الرغبات المتزايدة بل والمتعارضة لدى أعضائه لخوض الانتخابات ؛ فتم طرد أعضاء من الحزب الوطنى الديمقراطى الذين سعوا إلى الترشح دون موافقة الحزب وجاء ترشحهم كمستقلين(٦٩) . كما يرجع كثرة المرشحين لبروز ظاهرة " مرشحى تفتيت الأصوات" وهؤلاء مجموعة من المرشحين الذين تقدموا للترشيح بإيعاز من مرشحين معينين لإضعاف موقف مرشحين منافسين لهم عبر تفتيت الأصوات(٧٠) . ففي دائرة مصر القديمة كثر عدد المرشحين الفئات ضد رئيس حزب الأحرار مصطفي كامل مراد من أجل إسقاطه ، وفي مدينة دمنهور عمد رجال الحزب الوطنى إلى مغازلة أحد المرشحين المستقلين لضمان تأييده لصالح مرشح الحزب(٧١) . كما لا يمكن إغفال عوامل أخرى لكثرة المرشحين مثل تمهيد البعض المجال للمنافسة في الانتخابات المقبلة عبر المشاركة الآن أو طمع البعض في لفت أنظار الأحزاب إليهم ونحوها من الأسباب .

ثالثًا : ظلت نسبة المرأة في المجالس النيابية المصرية محدودةً خلال فترتى الخمسينيات والستينيات حتى عام ١٩٧٩ الذى شهد تعديل القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ ، الذى نص على تخصيص ثلاثين مقعداً للنساء كحدٍّ أدنى ، بواقع مقعدٍ على الأقل لكل محافظة . ولم يسمح هذا القانون للرجال بالتنافس على هذه المقاعد في الوقت الذى سمح فيه للنساء بالتنافس مع الرجال على باقى المقاعد الأخرى . وقد نتج عن ذلك ترشح ٢٠٠ في الانتخابات . وفاز ثلاثون سيدة

بالمقاعد المخصصة للنساء ، كما فازت السيدات بثلاثة مقاعد أخرى من المقاعد غير المخصصة لهن ، بالإضافة إلى ذلك عين رئيس الجمهورية سيدتين ضمن قائمة العشرة أعضاء الذين يحق للرئيس تعيينهم حسب الدستور ، وبهذا أصبح إجمالى النائبات ٣٥ بنسبة ٨٪من إجمالى الأعضاء . وفي انتخابات عام ١٩٨٤ ، حافظت المرأة على ما حققته من إنجاز بحصولها على ٣٦ مقعداً . ويُعزَى ذلك إلى نظام الانتخاب حينها الذى اعتمد نظام القوائم الحزبية النسبية[٧٢] . لكن عام ١٩٨٦ شهد تطوراً مهماً في هذا الإطار ، تمثل في إلغاء نظام «الكوتة» بعد الحكم بعدم دستوريته ، ما أدى إلى تراجع نسبة تمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٧ إلى ١٨ مقعداً فقط ١٤ بالانتخاب ، ٤ بالتعيين ، بنسبة إجمالية ٣,٩٪ من إجمالى المقاعد ، قبل أن تصل إلى دون ٢٪ في انتخابات ١٩٩٥[٧٣] .

رابعًا : شهد البرلمان مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات ، وكما كانت مشاركتهم في انتخابات ١٩٧٦ تتسم بالفردية والبعد عن الدعوة العلنية استمر النهج ذاته في تلك الانتخابات[٧٤] ، فالإخوان انتهجوا نمط "both inside and out-side the system" الوجود داخل وخارج النظام ؛ فالجماعة ظلت بلا شرعية قانونية في المقابل سمح لها السادات بهامش كبير من حرية الحركة في مؤسسات المجتمع المدنى وترك لهم فضاء واسعًا لممارسة أعمالهم الدعوية في الشارع ومنحهم حق إصدار مجلتهم " الدعوة" من جديد[٧٧] . لقد استطاعت الجماعة حصد خمسة مقاعد في تلك الانتخابات ورفض مرشدها العام عمر التلمسانى بإعطائه مقعد في مجلس الشورى . وبجانب حضور الإخوان ؛ فقد رشحت مجموعة من الرموز الدينية نفسها في الانتخابات كمستقلين ؛ فالإسكندرية وجد ثلاثة من مشايخ الجماعات الإسلامية ؛ فلقد رشح الشيخ محمود عيد نفسه في دائرة الرمل (فئات) والنائب السابق الشيخ عاشور نصر دائرة الجمرك (عمال) والشيخ أحمد المحلاوى في دائرة الجمرك (فئات) ، ولم ينجح منهم أحد .

خامسًا : بلغ حجم المعارضة والمستقلين في انتخابات ١٩٧٩ حوالى ١٢,٢٪ وهى نسبة تقارب نصف ما كانت عليه في انتخابات ١٩٧٦ . وبالنسبة للمعارضة فحصدت ٣٣ عضواً من إجمالى عدد المجلس البالغ ٣٨٢ أى نسبة ٨,٦٪ ، وكانت هذه النسبة تضم ٣٠ عضواً من حزب العمل ، ٣ من الأحرار ، وقد فاز منهم ٣٢ عضواً في الانتخابات وتم تعيين عضو واحد فقط ، أما بالنسبة للمستقلين فبلغ عددهم ١٣ عضواً يمثلون ٣,٦٪ من إجمالى عدد المقاعد وهى نسبة تقل عن انتخابات ١٩٧٦ بحوالى ١٠٪ . مما يعنى أن المعارضة كانت حزبية(٧٨) .

سادسًا : تصفية رموز المعارضة في المجلس المنحل : لقد اتسمت الانتخابات بملاحقة رموز المعارضة ولم ينجُ سوى ممتاز نصار ؛ وخرجت صحيفة الأهرام الحكومية تزف البشر بسقوط محمود القاضى وكمال أحمد وعادل عيد والشيخ عاشور وأبو العز الحريرى(٧٩) . وترصد وثيقة ما قد تفضى إليه سياسة إقصاء المعارضة بالقول : " إن عملية حل البرلمان وتطهيره من المعارضة وتعديل الدستور والانتصار الكاسح للحزب الوطنى الديمقراطى -وسط اعتقاد بأن التصويت كان زائفًا .وأن هناك تدخلات حكومية لمنع نجاح منتقدى السادات-مثل هذا الضغط المستمر على المعارضين يمكن أن يدفع المعارضة للعمل تحت الأرض Could drive opposition underground وأن هناك العديد من الشخصيات المعارضة ألمحت إلى نيتها العمل بعيداً عن البرلمان"(٨٠) . ويبدو أن استقراء السفارة كان صائباً ؛ فتعددت صور المعارضة فأصدر نواب المعارضة في البرلمان المنحل بالشراكة مع بعض رموز المعارضة العديد من البيانات للتنديد بسياسة السادات منها ؛ بيان في ٢٥ فبراير ١٩٨٠ لمقاطعة الوجود الإسرائيلى عشية وصول السفير الإسرائيلى الياهو بن إليسار إلى القاهرة ووصول سعد مرتضى أول سفير مصرى إلى تل أبيب ، وكذلك بياناً ضد قانون العيب وغيره من البيانات والمؤتمرات والفاعليات(٨١) . ناهيك عن بروز تيارات أصولية في الخفاء للعمل على تصفية السادات .

كما أن التغيير لم يطل المعارضة فحسب وإنما أجرى الحزب الحاكم تجديداً لدماء نوابه ؛ فلقد أسفرت الانتخابات عن فوز ٢٠٠ عضو جديد بينما أعيد انتخاب ١٤٣ عضواً من أعضاء المجلس السابق(٨٢) .

سابعًا : ارتفاع عدد الطعون الانتخابية : فقد وصل عدد الطعون المقدمة إلى ما يقرب من ٨٠ طعنًا منها ما يتعلق بصحة العضوية في مجلس الشعب ومنها ما يتعلق بالعملية الانتخابية ذاتها ؛ ولعل من أبرز هذه الطعون ما حدث في دائرة شبرامنت والتى أثارت سابقة قانونية غير مألوفة من قبل ؛ فقد أبطل وزير الداخلية انتخابات الإعادة التى جرت في ١٤ يونيو ١٩٧٩ نتيجة لاعتراض رئيس اللجنة العامة على صحة وسلامة إجراءات الانتخابات في ثلاث لجان فرعية ؛ مما أدى إلى إجراء انتخابات الإعادة مرة أخرى في ٢٥ يونيو ١٩٧٩ بين مرشحى الحزب الوطنى والمرشح المستقل ، وقد لجأ المرشح المستقل إلى محكمة القضاء الإدارى مطالبًا بوقف تنفيذ قرار وزير الداخلية بإلغاء انتخابات الإعادة التى جرت في ١٤ يونيو وقد أصدرت محكمة القضاء الإدارى حكمها بوقف تنفيذ قرار الوزير بإلغاء انتخابات الإعادة على أساس أن الأسباب التى استند إليها رئيس الجنة العامة للانتخابات قد صدرت منه على حده ولم تصدر من اللجنة مجتمعة ولم ينفذ هذا الحكم مما أثار سابقة قانونية خطيرة(٨٣) .

ثامنًا : اتساع عملية التزوير الانتخابى : فلقد تم وسم تلك الانتخابات بأنها مزورة تم تفصيل نتائجها بمعرفة أجهزة الدولة(٨٤) . بل إن بعض رجال الدولة مثل عثمان أحمد عثمان تدخل بقوة في دائرة المرشح محمود القاضى من أجل إسقاطه وفي دوائر أخرى(٨٥) . ولقد حاول النبوى إسماعيل الدفاع عن تزوير الانتخابات وذكر أن السادات أوصاه بنجاح مصطفي كامل مراد وخالد محيى الدين ومع ذلك لم ينجحا وأكد أنه في ظل الانتخابات نجح عدد كبير جداً من المستقلين ولم يكتب

الفوز إلا لحوالى ٦٠ في المائة من مرشحى الحزب الوطنى ، ولكن انضمام المستقلين للوطنى بعد نجاحهم في الانتخابات هو الذى رفع نسبة أعضاء الوطنى في البرلمان إلى ما فوق ٨٥ في المائة ، وكان لحزب العمل في هذا البرلمان ٣٢ عضواً وأيضاً كان هناك أعضاء شيوعيون وممثلون لكل الأحزاب والتيارات ، أشهرهم ممتاز نصار المحامى المعارض ممثل البدارى (أسيوط) وصلاح أبو إسماعيل أحد ناشطى التيار الاسلامى نائب الجيزة ، وكلاهما كان يكرهه السادات جداً وكان يتمنى إبعادهما عن البرلمان[٨٦] . ولعل ارتفاع معدلات التزوير قد ألقت بظلالها على سير العملية الانتخابية ؛ فلقد حدثت بعض المشاحنات والمصادمات كان أكثرها عنف دوائر شبرا الخيمة وبولاق وشبراخيت وشبين القناطر ، وقد ألغيت الانتخابات في الدائرتين الأخيرتين[٨٧] . والعنف الذى شهدته دائرة كفر شكر حيث المرشح خالد محيى الدين الذى حال دون قيام مؤيديه بالذهاب للانتخاب . كما شهدت الانتخابات وقائع أشبه بالكوميديا السوداء من خلال رصد التقارير الأمريكية لحصول الوزير والمرشح النبوى إسماعيل على أصوات تفوق العدد الإجمالى للناخبين المسجلين الذين تم نشرهم من قبل وزارة الداخلية قبل الانتخابات . وزير الداخلية ضغط على المستقلين بشدة وهناك عدد من الناجحين انضم للحزب الوطنى[٨٨] .

تاسعاً : وصول أكبر عدد من الأقباط إلى البرلمان : فلقد بلغ عدد النواب الأقباط في هذا البرلمان ١٤ نائباً ، ولقد نجح منهم ثلاثة على قوائم الحزب الوطنى وواحد على قوائم المعارضة . المفارقة في ذلك أن هذا التمثيل الكبير للأقباط جاء في ظل تأزم العلاقة مع رأس الكنيسة الأنبا شنودة وتقارب السادات مع الحركات الإسلامية الذى وصل إلى حد التحالف وحديثه المتكرر عن نيته تطبيق الشريعة الإسلامية[٨٩] . بل إن الأشهر السابقة على إجراء الانتخابات شهدت حادثة حريق كنيسة "قصرية الريحان" بمصر القديمة في مارس ١٩٧٩[٩٠] . ولعل تفسير ذلك يعود إلى إدارة السادات نفسها التى تميل إلى المناورات التكتيكية على حساب الأهداف الاستراتيجية

والساعية دومًا إلى خلق دولة المتناقضات التى تكفل لرأسها الإدارة في ظل صراع الأضداد " اليسار" في مواجهة " الإسلاميين" ، " دعاة القومية المصرية " في مواجهة " العروبيين" ، " الأزهر" أمام " الكنيسة" ؛ فالنواب الأقباط كانوا وسطاء لدى الكنسية لاستيعاب غضبها خصوصًا بعد البدء في إجراءات تقنين الشريعة فضلًا عن كونه وسيله لتسويق ديمقراطيته للغرب في ثوبها الذى لا يفرق بين المواطنين على أساس الدين .

جدول يوضح تطور تمثيل الأقباط في البرلمان المصرى من (١٩٥٧-١٩٩٠)[٩١]

السنة	إجمالى عدد النواب	النواب الأقباط المعينين	النواب الأقباط المنتخبين	إجمالى عدد النواب الأقباط
١٩٥٧	٣٥٠	صفر	صفر	صفر
١٩٦٤	٣٦٠	٨	١	٩
١٩٦٩	٣٤٨	٧	٢	٩
١٩٧١	٣٦٠	٩	٣	٢١
١٩٧٦	٣٧٠	٨	صفر	٨
١٩٧٩	٣٦٠	١٠	٤	١٤
١٩٨٤	٣٦٨	٥	٤	٩
١٩٨٧	٤٥٨	٤	٦	١٠
١٩٩٠	٤٥٤	٦	١	٧

عاشرًا : تدنى المشاركة الانتخابية : على الرغم من أن جريدة الأهرام الحكومية استقبلت يوم الانتخابات بالحديث عن إقبال ضخم دون أن تحدد نسبة المشاركة على وجه الدقة[٩٢] ، وذكر اللواء حسن أبو باشا أن نسبة المشاركة تجاوزت ٩٥٪ ممن لهم

حق الاقتراع[٩٣] . في المقابل تحدثت الحكومة عن ٨٠٪ من الناخبين قد ذهبوا إلى صناديق الاقتراع من أجل اختيار ممثليهم . إلا أن حديث الحكومة كان مجالًا للتندر بين المواطنين الذين شاهدوا مراكز الانتخابات شبه خاوية إلا من قلة ضئيلة قدرت بحوالى ١٠٪ من مجموعة الأصوات . لكن دراسة ميدانية أجريت قبيل الانتخابات أكادت أن نسبة المشاركة الانتخابية لا تتجاوز ٤٠٪ ممن لهم حق التصويت وذلك من خلال مطالعة سالف الاستحقاقات الانتخابية والاستفتاءات الشعبية[٩٥] .

أخيراً : شهد المجلس ارتفاع عدد النواب من أساتذة الجامعة بصورة ملفتة ؛ فلقد عمد الحزب الوطنى لترشيح مجموعة من العناصر ذات الكفاءة العلمية بهدف تغيير الوجوه داخل المجلس وإدخال عناصر فنية وتكنوقراط إلى البرلمان . وقد وصل إلى كرسى البرلمان ستة من أساتذة الجامعات على قوائم الحزب الوطنى ؛ ثلاثة منهم رؤساء جامعات وهم صوفي أبو طالب رئيس جامعة القاهرة ومحمد كامل ليلة رئيس جامعة بيروت العربية وطلبة عويضة رئيس جامعة الزقازيق بالإضافة لأستاذ الإعلام عبد القادر حاتم ومحمد عبد اللاه الأستاذ بجامعة الإسكندرية والأستاذ مصطفي السعيد الأستاذ بجامعة القاهرة[٩٦] . ناهيك عن أستاذة بالجامعة الأمريكية وهى النائبة فرخندة حسن[٩٧] .

المجلس يباشر عمله

كان البرلمان الجديد مثاليًا في كل شيء . فالأغلبية الساحقة من أبناء الحزب الوطنى ولا يوجد من أحزاب المعارضة سوى بضعة نواب من حزب العمل والمستقلين ؛ وبهذا التشكيل الجديد بات مسموحًا للرئيس بهدنة طويلة مع المعارضة البرلمانية وصار لديه أداة طيعة للتشريعية الدستورية كلما أراد اتخاذ قرار مصيرى[٩٨] . بدأ المجلس أعماله بخطاب رئيس الجمهورية ؛ الذى استهله بتبرير حل المجلس السابق بالقول : "إن المجلس السابق قد أدى رسالته الدستورية على أكمل وجه برغم كل

المناورات التى دارت في هذه الساحة ممن حاولوا استغلال الديمقراطية لتشويه جوهر الديمقراطية ، أو العودة إلى الأسباب البالية في التشهير –أساليب ما قبل الثورة–أو ممن انزلقوا إلى تجاوزات أخلاقية ما كنا نريدها لهم" ثم اتجه للنواب يوضح لهم أجندة عملهم التشريعى قائلًا : "أمامكم مهمة إصدار التشريعات التى تعيد النظر الشامل في كل مقومات حياتنا . . ومن ذلك تغيير كامل في نظم التعليم ، تحقيق العدالة في توزيع الأعباء بين جميع أفراد الشعب ، بحيث نقيم المظلة الكبرى للتأمينات الاجتماعية لكل مواطن ومواطنة . . أمامكم مهمة إنشاء مجلس الشورى ليكون بمثابة مجلس العائلة لمصر ، تتويج حرية الصحافة كسلطة رابعة ضمانا لحريتها وتأكيداً على استقلالها في أداء رسالتها ، ومع كل هذه المهمات الكبيرة تأتى في المقدمة مسئوليتكم الكبرى في حماية السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية"[٩٩] .

لم يكن جديداً ما أعلنه السادات في خطبة الافتتاح من وجود أجندة تشريعية كبيرة تنتظر المجلس فقد سبق أن أعلنه أثناء الانتخابات ويبدو ذ وفق الوثائق الأمريكية – أنه وفي ظل التركيبة الجديدة للبرلمان فلا يمكن أن يتوقع أن تواجه الحكومة أى صعوبة في الحصول على التشريعات المطلوبة و التعديلات الدستورية .
"Government will have any difficulty in obtaining desired legislation and constitutional amendments"[١٠٠]

ما إن انتهت جلسة الإجراءات وبدأت عملية اختيار اللجان حتى بدا واضحًا رغبة الحزب الوطنى في الاستئثار بكل اللجان ؛ حيث شغل نوابه كل اللجان تاركين لجنة الإسكان فقط لحزب العمل[١٠١] . لم تمر قضية توزيع اللجان دون رد فعل من قبل المعارضة ؛ فأعلن حزب العمل أن حزب الحكومة نقض اتفاقه معهم بترك لجنة الإسكان فقط لهم وكان الاتفاق يقضى بترك رئاسة لجنة الاقتراحات والشكاوى لعضو حزب العمل محمود أبو وافية[١٠٢] . لم يمكن الاستئثار فقط برئاسة اللجان وإنما

خلت بعض اللجان بالكلية من أى تمثيل للمعارضة ؛ ففي معرض مناقشة المجلس لطلب الإحاطة بشأن حادث مترو حلوان ، طالب بعض النواب بتشكيل لجنة لبحث الأمر فطالب النائب إبراهيم شكرى بأن يتم تمثيل المعارضة[١٠٣] فيها ؛ فتساءل رئيس المجلس – عما هو به أعلم – ألا يوجد أحد من المعارضة في لجنة النقل والمواصلات فأجيب إلى سؤاله بالنفي وتمت الموافقة على تمثيل المعارضة . وبسيطرة الحزب الوطنى على اللجان النوعية للمجلس– وهى اللجان التى تحال إليها مشاريع القوانين–أصبح الاتجاه الغالب داخل هذه اللجان هو إعداد تقارير تؤيد ما جاء في مشروع القانونين المقدم إليها عادة من الحكومة[١٠٤] .

كما شهدت جلسة الإجراءات مناوشات –استغرقت أكثر من جلسة–متعلقة بعملية نزاهة الانتخابات ، بدأت أحداثها عندما قام نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب فكرى مكرم عبيد بالقول : " إن انتخابات مجلس الشعب الأخيرة كانت باعتراف الأغلبية والمعارضة أكثر الانتخابات نزاهة" . لم يستطع النائب إبراهيم شكرى مع هذه الكلمات صبراً ؛ فقال بوضوح إن هذا لم يأت على لسان أحد من المعارضة ، وظهر مبكراً أن زعيم المعارضة على علم بما كان يدور في الغرف المغلقة والمنتديات العامة من أن حزبه صنيعة النظام ، وكان رده الدائم على مثل هذه الأقاويل هو أن الممارسة هى التى ستظهر حقيقة المعارضة[١٠٥] . لكن نفي شكرى النزاهة عن الانتخابات دفع بالنائب عن الحزب الوطنى حلمى عبد الآخر ليكشف ما ورَّى من صفقة حزب الأغلبية مع المعارضة بالقول : " لولا إن الحزب الوطنى كان حريصًا على الديمقراطية وأخلى بعض الدوائر لحزب العمل ما جاء نوابه بهذا العدد"[١٠٦] . أعاد شكرى تشكيكه في نزاهة الانتخابات – في معرض رد المعارضة على بيان الحكومة– حيث ذكر بوضوح أن رأى المعارضة في الانتخابات الأخيرة أنها كانت في عمومها أقل من الانتخابات الأخيرة من حيث استشعار المواطنين الحرية والنزاهة فيها[١٠٧] . هنا انبرى رئيس المجلس متوشحًا بلبسه الحزبى قائلًا : " إن

الحكومة سمحت لزعيم الحزب بالنجاح . . . إن كلام النائب تشويه للحياة الديمقراطية التى نحرص على أن تظهر أمام العالم في أبهى صورتها وأحلاها"[١٠٨] . بل إن السادات نفسه بعد تأزم علاقته بشكرى سرد القصة كاملة أفشى العلاقة برمتها قائلًا : " جاءنى ابراهيم شكرى واتفقنا على ان نترك لحزب العمل ثلاثين دائرة ولم نعلن وقتها عما تم الاتفاق عليه ليس لأن ما اتفقنا عليه كان خطأ ، ففي الحزبية وتعدد الأحزاب وفي المعارك الانتخابية فإن الأحزاب تجلس سويا وتتفق على الدوائر التى تترك . . بل وعدته في حالة عدم الوصول للرقم الذى تم الاتفاق عليه يذهب بعض فائزين في الانتخابات إليهم ليكتمل النصاب المتفق عليه . . بل انه في دائرته هو شخصيا ، كان هنا مرشح من الحزب الوطنى مضمون نجاحه ١٠٠٪ ، ومع ذلك أجبرته على ترك الدائرة لإبراهيم شكرى . . وهكذا نفذت اتفاقى بالكامل ، ونجح ثلاثون نائبا لحزب العمل . . ولكن الحزب تصور انه قد حقق هذه النتيجة بمجهوده منفردا . وسمى رئيس الحزب نفسه بزعيم المعارضة . . أول واحد من لقبه بذلك كنت أنا ؛ كان هدفي أن اعطى العملية شكلها الواقعى . . لماذا؟ كما قلت لكم كانت قناعتى بالديمقراطية انها الصيغة المثلى الوحيدة تمت تجربتها في العالم "[١٠٩] . ولعل حديث السادات السالف يكتنفه الكثير من المبالغات حيث لم يكن للحزب واقعيًا أكثر من ١٠ مقاعد .

بالعودة للأشهر الأولى للمجلس ؛ فقد سادها الهدوء في ظل بعد نواب المعارضة عن قضايا السياسة الخارجية وقواعد النظام الاقتصادى ؛ بل إن هذا السكون دفع بنواب الحكومة للعب دور المعارضة خصوصًا من خلال الفضاء الفسيح من النقد الذى تتركه الحكومة دائما لنوابها في القطاعات الخدمية[١١٠] . وشهد النشاط الرقابى للمجلس في أشهر الست الأولى أكثر من مائتى سؤال وطلب إحاطة في ظل غياب تام للأداة الرقابية الأهم وهى الاستجواب[١١١] . ولعل هذه الفترة الاولى على هدوئها قد شهدت سؤال من النائب ممتاز نصار أعاده إبراهيم شكرى بعد ذلك في صورة

طلب إحاطة وهو الأمر المتعلق بما نشر في صحيفة أكتوبر عن نية السادات توصيل مياه النيل لإسرائيل ، وهو أمر نفته الحكومة(١١٢) . كما شهدت طلبًا من النائبين صبرى القاضى وصلاح أبو إسماعيل بإعادة فتح النقاش حول قضية تقنين التشريعية الإسلامية ، وهو ما استجاب له نواب الحزب الحاكم(١١٣) . والحقيقة أن البرلمان السالف والحالى أمضيا جزءاً كبير من عملهما في قضية تقنين الشريعة الإسلامية وما تفرع عنها من إعادة تعديل الدستور وإضافة المادة الثانية ، بل إن رئيس المجلس في أول حديث صحفي له بعد أعلن نتيجة الانتخابات صرح بأن : " من مهام المجلس الجديد – إن لم تكن أهمها– هو تقنين الشريعة فقد شُكلت العديد من اللجان خلال الدورة النيابية السابقة لأجل هذه المهمة وإننا سوف نعمل على أن تنتهى من عملها في أسرع وقت"(١١٤) .

كان معنى الإعلان عن تلك النية إثارة مشاعر القلق لدى الكنسية ؛ مما دفع نائب الرئيس حسنى مبارك في أواخر أكتوبر ١٩٧٩ إلى لقاء البابا شنودة ؛ حيث أبدى الأخير قلقه من حالة التمييز التى قد تلحق بالمسيحيين من جراء هذا القانون مشدداً في الوقت نفسه على خطورة بعض مواد الشريعة على الاقتصاد المصرى والاستثمار الأجنبى هنا أفض مبارك بحقيقة ما يدور قائلًا : " إن عملية تقنين الشريعة برمتها عملية تجميلية cosmetic" وأن الحكومة لن تقبل أى تعديلات تتمخض عنها ، ثم طلب من رئيس مجلس الشعب صوفي أبو طالب طمأنة البابا فتوصل معه إلى إضافة مادة : "فيما يتعلق بالمسيحيين – ليس هناك إكراه في الدين– ويستمتعون به بكامل المساواة مع المسلمين في جميع الحقوق والواجبات والمواطنون وقوانينهم الدينية تنطبق عليهم" ووعد أبو طالب من أن النواب من الحزب الوطنى سيوفرون مظلة لتمرير هذا القانون(١١٥) . ومع نية النظام المضمرة استهلاك جهد لجان المجلس في مسألة تقنين الشريعة التى لا ينوى العمل بما يتمخض عنها ، بدأت تخرج مسودات لبعض القوانين التى تم تقنينها ؛ وانهالت طلبات النواب

خصوصًا النائب صلاح أبو إسماعيل ونواب حزب العمل من أجل مناقشة ما توصلت له اللجان فلم تجد أذانا صاغية من رئيس المجلس ودخل الموضوع برمته في طور النسيان(١١٦) . فلقد أدرك السادات خطأ تصوره القائم بالمزج بين الشريعة والقوانين الوضعية أو ما كان يسمى " تقنين الشريعة" مما دفعه لأن يتصرف منفرداً بطرح فكرة تعديل المادة الثانية من الدستور(١١٧) .بل إن موضوع تقنين الشريعة كان في طليعة أسباب الصراع بين رئيس المجلس صوفي أبو طالب وأمين عام الحزب الوطنى فؤاد محى الدين حيث أنس الأخير من أبو طالب رغبة في استمرار مناقشة الموضوع ؛ فكان ذلك ضمن أسباب شخصية أخرى سببًا في الإطاحة به من رئاسة المجلس في أكتوبر عام ١٩٨٣ تاركًا رئاسة دور الانعقاد الأخير للبرلمان للدكتور كامل ليلة (١١٨) .

في المقابل ، كان أول اختبار للمعارضة هو الرد على بيان الحكومة ، فلقد استفتحت اللجنة التى اختصت بوضع تقرير للرد على بيان الحكومة -والتى هيمن عليه الحزب الوطنى باستثناء ثلاثة أصوات للمعارضة- تقريرها بالثناء والإشادة ببيان الحكومة ولم توجه له نقد يذكر وذكرت أن التقرير يحظى بإجماع اللجنة خصوصًا ما يتعلق منه بالسياسة الخارجية أما بالنسبة للسياسة الداخلية فقد وافقت عليه اللجنة بالإجماع فيما عدا بعض الملاحظات التى سيبديها ممثلو المعارضة النائب حسن درة عن حزب العمل والنائب ممتاز نصار عن المستقلين والنائبة ألفت كامل عن الأحرار الاشتراكيين(١١٩) .

وعندما بدأ المعارضون في التعقيب على بيان الحكومة ، جاء الدور على النائب إبراهيم شكرى لتوضيح أن نقاط الخلاف مع طرح الحكومة لا يقف عند السياسة الداخلية فقط وإنما يتعداه إلى السياسة الخارجية ؛ فلقد بدأ شكرى حديثه بما تناقلته وسائل الإعلام عن نية القاهرة السماح لواشنطن بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها ، وقبل أن يمضى قدمًا قاطعه وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب بغية رد

شبهته فأقامها بقوله : " ليس الموضوع موضوع قواعد وإنما تسهيلات للقوات الأمريكية حماية للخليج" . هنا انبرى شكرى يوضح أنه حتى لو أن الأمر تسهيلات فلماذا لم يأخذ الأمر مساره الديمقراطى بعرضه على المجلس(١٢٠) . ومضى قدمًا منتقدًا فكرة الاستعاضة عن الجامعة العربية بجامعة الشعوب العربية الإسلامية وهو أمر طرحته الحكومة في بيانها ؛ بل إنه أبدى انزعاجه ممن يدعون لفصل مصر عن محيطاها العربى قائلًا : " إن أى دولة أيًا كانت مكانتها لا يمكن ان تعيش وتنمو دون تكتل مع كيانات أخرى . . . فأجور المصريين الذين يعملون بالدول العربية تشكل مصدرًا مهمًا موردًا اقتصاديًا كبير لنا"(١٢١) . وواصل النائب المستقل ممتاز نصار ما بداه شكرى مؤكدًا أن التسهيلات التى تتكلم عنها الحكومة للأمريكيين قد تصبح تكأة تجعلهم يجيرونا على سيادتنا ، منتقدًا مضى الحكومة قدمًا في التطبيع مع إسرائيل في ظل عدم تنفيذها لاتفاقية الحكم الذاتى للفلسطينيين ، بل إن المسؤولين الإسرائيليين عندما يحلون إلى مصر للتفاوض يصرحون علنية بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هما يهودا والسامرة(١٢٢) .

في المقابل جاءت كلمة ألفت كامل بردًا وسلامًا على الحكومة حيث تحاشت الحديث السياسة الخارجية وأشاده بخطة الحكومة ومن باب إثبات صفة المعارضة اوصت أن يتضمن برنامج الحكومة بعض الأمور مثل منح إعانة غلاء معيشة للمرأة العاملة وثبيت أسعار مواد البناء وانتقدت خلو الخطة من الحديث عن ترميم وصيانة المساكن القديمة(١٢٣) . على حين اكتفي نواب الحكومة في ردهم بأن التسهيلات كما قال الزعيم القائد – على حد تعبيرهم–لنجدة الدولة العربية في حال طلبت إحدى الدول العربية ذلك ؛ فمن منطلق الوحدة العربية "المتباكى عليها" والحفاظ على الوحدة العربية " المزعومة" سمحنا بانتهاك عرضنا واعطينا تسهيلات وليس قواعد لنجدة الدول العربية ضد العدوان الشيوعى عليها(١٢٤) . ولم يحر نواب الحكومة جوابًا في بواعث هرولة النظام للتطبيع في ظل عدم الالتزام إسرائيل باتفاقية الحكم الذاتى .

على كل ، لم يمنع وجود المعارضة من أن يمرر السادات ما أراد من التشريعات وفي القلب منها قانون الصحافة الذى كان في طليعة ما صدر عن المجلس ؛ حيث نص على إنشاء مجلس أعلى للصحافة بهدف الحد من سلطات نقابة الصحافيين وخرج القانون وسط تأييد كبار رجال المعارضة قبل الأغلبية[١٢٥] . فضلًا عن تعديل قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٠ والذى فرغ حرية تكوين الأحزاب من مضمونها الحقيقى ووضع قيوداً صارمة في وجه أية أحزاب جديدة تظهر في المستقبل ، ناهيك عن القوانين المقيدة للحريات باسم الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى[١٢٦] . مما جعل السادات يحل ضيفًا على المجلس في منتصف دورته الأولى شاكرًا وطالب بالمزيد ، حيث قال : " إن مجلسكم كان له موقف رائع لكن هذا لا يكفي لأن "الأرذال" كثيرون ، لابد أن تضعوا لهم قانون العيب" . وكان للرجل ما تمنى وصدر قانون العيب[١٢٧] . وكان الموقف الأكثر خزيًا للمجلس هو تعضيده موقف السادات في صدامه مع نقابة المحامين ؛ فمع إصراره على الإطاحة بمجلس النقابة برئاسة أحمد الخواجة وفشل كل محاولات التضيق والإرهاب ، بعث في ١٣ يوليو ١٩٧٩ برسالة إلى رئيس المجلس يطلب منه تشكيل لجنة تقصى حقائق بشأن تصرفات مجلس نقابة المحامين ، هرول نواب المجلس لتلبية طلب الرئيس وشكلت لجنة برئاسة وكيل المجلس آنذاك محمد عبد الحميد رضوان ركزت في تقريرها على أن مجلس النقابة اتخذ خطًا معاديًا للسلام مع إسرائيل وهى إلا أيام وصدر القانون ١٢٥ لسنة ١٩٨١ في ٢٢ يوليو ١٩٨١ ناصًا في مادته الأولى على أن تنتهى مدة عضوية نقيب المحامين الحالى وأعضاء مجلس نقابته من تاريخ نفاذ القانون ، وجاءت المادة الثانية لتعلن تشكيل مجلس مؤقت للنقابة بمعرفة النظام[١٢٨] . لقد دفعت تلك القوانين بالقضاة إلى إصدار بيانًا وصفت تلك القوانين بأنها أشد قسوة ضد الديمقراطية مما وضعه الاحتلال البريطانى عندما كان يحكم مصر[١٢٩] .

في المقابل وفي غضون فترة زمنية غير طويلة بدأ النبت الجديد – حزب العمل– الذى تعشم السادات أن يرعاه ، يخرج أشواكًا حادة وطويلة ، وبدأ نوابه يعربون علانية عن تحفظهم إزاء الأسلوب غير الديمقراطى الذى ينتهجه الرئيس ؛ ولهذا السبب انشقت عنه خلال سنة ١٩٨٠ شخصيات انتمت مباشرة إلى المؤسسة الحاكمة ؛ مثل محمود أبو وافية الذى عاد إلى الأحضان الأكثر أمنًا للحزب الوطنى ، وهو الأمر الذى فعله بعض النواب الذين فضلوا اعتبار أنفسهم مرتبطين بالسلطة لا بخصومها[١٣٠] . بل سيف الفصل نال أحد نواب حزب العمل وهو النائب أحمد فرغلى الذى اتهم الحكومة بأنها تعد لاغتيال خالد محيى الدين في أسيوط واعتبر الصحفي موسى صبرى هذا الاتهام تهديد للسلام الاجتماعى ؛ فكتب سلسلة من المقالات طالب فيها بإسقاط عضوية النائب ، وبالفعل تقدم أحد نواب الحزب الوطنى بسؤال لوزير الداخلية عن هذا الأمر ، ثم احيلت الأوراق برمتها إلى اللجنة العامة لمجلس الشعب برئاسة النائب محمد رشوان ، ووضعت اللجنة تقريراً يدين أحمد فرغلى ويطالب بإسقاط العضوية عنه . وفعلًا سقطت عضويته في يوليو ١٩٨١ بموافقة ٢٧٩ نائبًا مقابل ١٧ نائبًا وامتنع خمسة نواب عن التصويت[١٣١] . بل إن خطاب الخامس من سبتمبر ١٩٨١ الذى أعلنت فيه "قرارات سبتمبر الشهيرة" شهد هجوم السادات على حزب العمل وجريدته ، وتم سحب ترخيص جريدة الشعب[١٣٢] .

يمكننا القول إن الانتخابات النيابية التى أُجريت منتصف عام ١٩٧٩ كانت كاشفةً عما أصاب السادات ونظامه في أيامه الأخيرة ؛ فالرجل ألقى بكل أوراقه في يد الأمريكان ولم يعد لديه سوى انتظار ثمار السلام التى رآها – بعيد توقيعه المعاهدة – دانية شارفت على القطاف وأنها كفيلة بإصلاح كل ما يعترى الأوضاع الداخلية من قصور ، وإذا به يجد أنها صارت بُعد المشرقين ؛ فملف الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن صعدت إلى صدارة أولويات الإدارة الأمريكية وتوارى خلفه ملف الشرق

الأوسط وما تبقى من خطوات السلام ، ومشروع مارشال الذى بشرت به إدارة كارتر ذهب مع صاحبه ، ولم يبق للسادات سوى القطيعة العربية واقتصاد تداعت عليه العلل ، ولم يعد في مقدور السادات السماح بأية معارضة تزيد من متاعبه ، وبذلك دخلت تجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية طور الاحتضار .

الهوامش

(١) مضابط مجلس الشعب ، الدورة النيابية الثانية ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الافتتاحية ، ١١ نوفمبر ١٩٧٦ ، ص ص ٩ ، ١١

(٢) يحيى الجمل ، قصة حياة عادية : حركة الثقافة والمجتمع ، ج ٢ ، دار الهلال ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٢٢ .

(٣) أحمد عبد الله ، الديمقراطية على عكاز : المسار المتعرج للتجربة الديمقراطية في مصر ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣٣ .

(٤) ساندرا ماكى ، العاطفة والسياسة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣٢ .

(٥) فيصل عقلة شطناوي ، الرقابة على دستورية المعاهدات الدولية دراسة مقارنة ، مجلة علوم الشريعة والقانون ، المجلّد ١ ، العدد ٤٢ ، عمان ، ٢٠١٥ ، ص ٤٩ .

(٦) خطاب الرئيس محمد أنور السادات فى الجلسة الخاصة بمجلس الشعب فى٥ إبريل ١٩٧٩
http://sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_846

(٧) عمى أيلون ، السادات والمعارضة القانونية ، بحث ضمن كتاب النظام الحاكم والمعارضة فى مصر فى عهد السادات ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ب ت ، ص ١٤١

(8) WikiLeaks Records, CAIRO 26557 d, From Cairo Embassy to Department of State, "Opposition party seeks legalization", December 1 1978.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1978CAIRO26168_d.html

(9) WikiLeaks Records, CAIRO25633_d, From Cairo Embassy to Department of State, "Sadat approves of establishment socialism labor party" November 24 1978.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1978CAIRO25633_d.html

(١٠) حديث الرئيس محمد أنور السادات لشباب مصر ٥١ مايو ١٨٩١
http://sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_1072&keyword

(١١) عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة : رسالة إلى مجلس الشعب المصري حول معاهدة كامب ديفيد ، دار المسيرة ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٠ وما بعدها .

(١٢) كلمة الرئيس محمد أنور السادات مع قيادات بورسعيد فى٨٢ إبريل ١٩٧٩

(١٣) محمد عبد السلام الزيات ، مصر إلى أين ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢١٧ ، ٢١٨ .

(١٤) بيان الرئيس محمد أنور السادات الى الأمة فى١١ إبريل ٩٧٩١ /http://sadat.bibalex.org TextViewer.aspx?TextID=SP_847

(15) WikiLeaks Records ,1979 CAIRO07478_e, Atherton (Cairo Embassy) to De-

partment of State, Sadat,s probable motives in dissolving people,s assembly 1979 April 12.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO07478_e.html

(١٦) جمال عبد السميع ، محمود القاضى : نجم العصر الذهبى للمعارضة بالوثائق والشهود ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(١٧) حمدي الطاهري ، الطريق إلى المنصة ، دار الاشعاع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥ .

(18) Egypt Votes on Treaty; Sadat Expects 99% Approval New York Times, Apr 20, 1979.

(19) Jason Brownlee, Peace Before Freedom: Diplomacy and Repression in Sadat,s Egypt, Political Science Quarterly, Vol. 126, No. 4, Winter 2011-12, pp. 641-644.

(20) Thomas W. Lippman , Egyptians Vote on Treaty With Israel, Washington Post, Apr 20, 1979.

(21) Egypt Votes on Treaty; Sadat Expects 99% Approval.

(٢٢) مصطفى مرعى ، الصحافة بين السلطة والسلطان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥٠ .

(٢٣) خالد الكيلاني ، استفتاءاتك يا مصر!! – في الذكرى الثالثة ليوم الأربعاء الأسود ، منتدى الحوار المتمدن ، العدد ٢٢٩٣ ، ٢٦ مايو ٢٠٠٨ .

(24) WikiLeaks Records , CAIRO08804_e, Eilts (Cairo Embassy) to Department of State, Socialist labor leader on election prospects , 1979 May 1.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO08804_e.html

(25) WikiLeaks Records, CAIRO08804_e, Eilts (Cairo Embassy) to Department of State, Socialist labor leader on election prospects, 1979 May 1.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO08804_e.html

(٢٦) موسى صبري ، الجذور والزعامة وعبث الصغار : من أفسد حزب العمل ولماذا أفسده؟ ، جريدة الأخبار ، ٤ أكتوبر ١٩٨١

(٢٧) جريدة الاهرام ، قرار من رئيس الجمهورية بضرورة التزام الأحزاب والمرشحين بمبادئ الاستفتاء الستة ، ٦ مايو ١٩٧٩ .

(28) Sadat,s Party Leads in Tally, The Washington Post, June 9, 1979.

(٢٩) جريدة الاهرام ، تعديلات في قانون تنظيم الأحزاب ، ١ يونيو ١٩٧٩ .

(30) WikiLeaks Records, CAIRO12374_e, Matthews (Cairo Embassy) to Department of State, Egyptian elections: A seriously flawed event, 1979 June 15.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO12374_e.html

(31) Thomas W. Lippman, Egypt Elects Parliament Campaign Tactics Raise Questions on Democracy Claims, The Washington Post, June 7, 1979.

(٣٢) هذه المقالات بدأت من العدد الأول في الأول من مايو ١٩٧٩ في صورة تحقيقات أجراها عبد

الوهاب منتصر وعبد الله زلطة تحت عنوان من الناخبين إلى محترفي الانتخابات : لن تخدعنا الوعود والأحلام .

(٣٣) خطاب الرئيس محمد أنور السادات في قنا فى٢١ إبريل ٩٧٩١
http://sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_848#

(٣٤) كلمة الرئيس محمد أنور السادات في بنها في ١٤ مايو ١٩٧٩
sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_865#

(٣٥) خطاب الرئيس محمد انور السادات فى احتفالات عيد العمال بسفاجه اول مايو ٩٧٩١ http:// sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_855#

(٣٦) خطاب الرئيس محمد أنور السادات فى كفر الشيخ فى٠١ مايو ٩٧٩١
sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_860#

(٣٧) كلمة الرئيس محمد أنور السادات مع قيادات السويس فى٩٢ إبريل ١٩٧٩ .
sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_854

(38) WikiLeaks Records , CAIRO11898_e, Atherton (Cairo Embassy) to Department of State, Election results,1979 June9.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO11898_e.html

(39) WikiLeaks Records , CAIRO11898_e, Atherton (Cairo Embassy) to Department of State, Election results,1979 June 9.

(٤٠) إبراهيم شكري ، ليس للرئيس مرشحون ولكنهم مرشحو الحزب الوطني ، جريدة الشعب ، العدد السادس ، ٥ يونيو ١٩٧٩ .

(٤١) إبراهيم شكري ، لكي نحافظ على جوهر ثورة مايو ، جريدة الشعب ، العدد الحادي عشر ، ١٠ يوليو ١٩٧٩ .

(٤٢) خطاب الرئيس محمد أنور السادات فى كفر الشيخ فى٠١ مايو ٩٧٩١
sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_860#

(٤٣) السيد على السيد ، عقبات في طريق الديمقراطية : برلماني يتذكر ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٥ .

(٤٤) جريدة الشعب ، استقالات من الحزب الوطني ، العدد الثاني ، ٨ مايو ١٩٧٩ .

(٤٥) جريدة الأهرام ، تغطية للانتخابات ، الأول يونيو ١٩٧٩

(٤٦) جريدة الأهرام ، تغطية للانتخابات ، ٧ يونيو ١٩٧٩

(٤٧) جريدة الأهرام ، مرشحو الإسكندرية ، ٧ يونيو ١٩٧٩

(٤٨) جمال سليم ، العريش . . في المعركة الانتخابية ، المصور ، العدد ٢٦٦ ، ٤ يونيو ١٩٧٩ .

(49) WikiLeaks Records, CAIRO08804_e, Eilts (Cairo Embassy) to Department of State, Socialist labor leader on election prospects , 1 May 1979 .
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO08804_e.html

(٥٠) جريدة الشعب ، قضية تطبيق الشريعة الإسلامية ، العدد الرابع ، ٢٢ مايو ١٩٧٩ .

(51) Bertus Hendriks, Egyptص Elections, Mubarakص Bind, MERIP Reports, No. 129, Egypt and Israel Today, Jan. 1985, p. 12.

(٥٢) جريدة الشعب ، ظاهرة تدخل المحافظين في الانتخابات ، العدد الخامس ، ٢٩ مايو ١٩٧٩ .

(53) Suspect Tactics Raise Queries on Egyptian election, New York Times, April 21, 1979.

(٥٤) جريدة الشعب ، الانتخابات النيابية ، العدد الحادي عشر ، ١٠ يوليو ١٩٧٩

(٥٥) محمود فوزى (محاوراً) ، النبوي إسماعيل وجذور منصة السادات ، دار النشر هاتييه ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٧٣ ، ٧٤ .

(56) Thomas W. Lippman, Egypt Elects Parliament: Campaign Tactics Raise Questions on Democracy Claims, The Washington Post, Jun 7, 1979.

(57) Suspect Tactics Raise Queries on Egyptian election, New York Times, April 21, 1979.

(٥٨) جريدة الشعب ، الانتخابات النيابية ، العدد الحادي عشر ، ١٠ يوليو ١٩٧٩

(٥٩) جريدة الأهرام ، شعب مصر ينتخب اليوم ، ٧ يونيو ١٩٧٩

(٦٠) مجلة أكتوبر ، الانتخابات التشريعية ، عدد ١٣٧ ، ١٠ يونيو ١٩٧٩

(٦١) حسين عبد الرازق ، رد على رئيس الحزب الوطني ، بحث ضمن كتاب لهذا نعارض مبارك ، كتاب الأهالي ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ١٨٨

(٦٢) جريدة الأهرام ، نتائج الانتخابات التشريعية ، ٧١٨ يونيو ١٩٧٩

(63) Thomas W. Lippman, Victory by Sadatص Party Strengthens his Control, The Washington Post , Jun 11, 1979, p. 16.

كان كلام ليبمان دقيق فقد مضى السادات في الصدام مع النقابات المهنية والصحافة الحزبية والمؤسسات الدينية .

(64) WikiLeaks Records, CAIRO 13325 e, Atherton (Cairo Embassy) to Department of State, Quarterly political assessment: April 1-JUNE1979 July 2.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO13325_e.html

(٦٥) أشرف حسين ، المشاركة السياسية والانتخابات البرلمانية ، بحث ضمن كتاب الانتخابات البرلمانية في مصر : درس انتخابات ١٩٨٧ ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٤١ .

(٦٦) شوقي السعيد ، كلمتي لبلادي ، روزاليوسف ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٤٢ .

(٦٧) محمود فوزي ، النبوي إسماعيل وجذور منصة السادات ، ص ٧٤ .

(٦٨) منصور حسن ، معركة الانتخابات وضوابط الالتزام الحزبي ، جريدة الأهرام ، ٢ يونيو ١٩٧٩ .

(69) Thomas W. Lippman, Egypt Elects Parliament Campaign Tactics Raise Questions on Democracy Claims, The Washington Post, 7 June 1979.

(٧٠) جريدة الأهرام ، ظاهرة مرشحو تفتيت الأصوات ، الأول من يونيو ١٩٧٩

(٧١) جريدة الشعب ، أجواء الانتخابات ، العدد الحادي عشر ، ١٠ يوليو ١٩٧٩ .

(٧٢) مدحت أحمد محمد يوسف غنايم ، تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية : دراسة تأصيلية ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ٩٩ .

(٧٣) أشرف عبد االله أشرف ، مجلس الشعب المصري : دراسة في الفاعلية ٢٠٠٠ ١٩٨٤ ، مج ٧ ، ع ٣ ، يوليو ٢٠٠٦ ، ص ١٦٢ .

(74)- Aaron Rock-Singer, Guiding the pious to practice: Islamic magazines and revival in Egypt 1976-1981, PhD, university in candidacy, 2016, p. 65.

(75) Carrie Rosefsky Wickham, The Muslim Brotherhood Evolution of an Islamist Movement, New Jersey, 2013, p. 31.

(76) Husham al-Awadi, In pursuit of legitimacy the Muslim brothers and Mubarak, 1982- 2000, New York, 2004, p. 40.

(٧٧) جريدة الشعب ، رموز دينية في الانتخابات ، العدد الرابع ، ٢٢ مايو ١٩٧٩ .

(٧٨) محمد نور السيد على ، تنامي ظاهرة المستقلين في انتخابات مجلس الشعب خلال الفترة من : ١٩٧٦ ٢٠٠٥ ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء ، ع ٤٩٠ ، مج ١٠٠ ، إبريل ٢٠٠٨ ، ص ٥٢٦ .

(٧٩) جريدة الأهرام ، الانتخابات البرلمانية ، ٩ يونيو ١٩٧٩ .

(٨٠) WikiLeaks Records, CAIRO 13325 e, Atherton (Cairo Embassy) to Department of State, Quarterly political assessment: April 1-JUNE1979 July 2. https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO13325_e.html

(٨١) عبد الغفار شكر ، التحالفات السياسية والعمل المشترك في مصر ١٩٧٦-١٩٩٣ ، كتاب الأهالي القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢٣٦ وما بعدها .

(٨٢) جريدة الأهرام ، الملامح المميزة لنتائج أول انتخابات حزبية ، ١٨يونيو ١٩٧٩ .

(٨٣) جريدة الأهرام ٢٥ يونيو ١٩٧٩ .

(84) Bertus Hendriks, Egyptصs Elections, Mubarakصs Bind, p. 12.

(٨٥) موسي صبري ، السادات الحقيقة والاسطورة ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٨٤١ .

(٨٦) جريدة الشرق الأوسط ، وزراء داخلية مصر السابقون يدافعون عن نزاهة الانتخابات التي جرت بإشرافهم ، العدد ٨٠٣٤ ، ـ ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٠

(٨٧) جريدة الأهرام ، إلغاء الانتخابات في دائرتين ، ١٦يونيو ١٩٧٩ .

(88) WikiLeaks Records , CAIRO12374_e, Matthews (Cairo Embassy) to Department of State, Egyptian elections -- A seriously flawed event ,1979 June 15.https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO12374_e.html

(89) J. D. Pennington, The Copts in Modern Egypt, Middle Eastern Studies, Vol. 18, No. 2 (Apr., 1982), pp. 168-178.

(٩٠) ميلاد حنا ، نعم أقباط لكن مصريون ، مكتبة مدبولي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٨ .

(٩١) عزمي بشارة ، هل من مسألة قبطية في مصر ؟ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ٣١ ، ٣٢ .

(٩٢) جريدة الأهرام ، إقبال جماهير ضخم فى أول انتخابات في ظل الأحزاب ، ١٨يونيو ١٩٧٩ .

(٩٣) حسن أبو باشا ، في الأمن والسياسة . . مذكرات حسن أبو باشا ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢١٠ .

(٩٤) حمدي الطاهري ، الطريق إلى المنصة ، دار الاشعاع ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٦٨

(٩٥) السيد عبد المطلب غانم ، المشاركة السياسية ، بحث ضمن كتاب النظام السياسي ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٩٦) حامد دنيا ، من قبة الجامعة إلى قبة البرلمان ، مجلة أكتوبر العدد ١٣٨ ، ١٧ يونية ١٩٧٩ .

(٩٧) ميرفت فهمي ، زحف نسائي على مجلس الشعب ، مجلة أكتوبر العدد ١٣٦ ، ٣ يونية ١٩٧٩ .

(٩٨) إبراهيم دسوقي أباظة ، الخطايا العشر من عبد الناصر إلى السادات ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ١٤٣ .

(٩٩) خطاب الرئيس محمد أنور السادات في مجلس الشعب فى٣٢ يونيو ١٩٧٩
sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_882

(100) WikiLeaks Records, CAIRO 12375 e, Matthews (Cairo Embassy) to Department of State, Political schedule, 1979 June 15.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO12375_e.html

(١٠١) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الرابع والثلاثون ، ١٢ يناير ١٩٨٠ ، الملحق . وجاءت رئاسة اللجان كالتالي : اللجنة الدستورية حافظ بدوى ، الاقتصادية فتح الله رفعت ، الخارجية فؤاد محي الدين ، العربية حامد محمود ، الأمن القومي كمال هنرى بادير ، الشكاوي صبري القاضي ، القوى العاملة حسين رشاحي ، الصناعة عبدالوهاب الحباك ، الإسكان محب استينو ،الزراعة مهدي شومان ، التعليم طلبة عويضة ، الدينية إبراهيم محجوب ، الصحة حمدي السيد ، الثقافة سهير القلماوي ، الحكم المحلي سيد زكي ، الشباب عبد الحميد رضوان ، النقل محى عبد اللطيف

(١٠٢) جريدة الشعب ، لجان المجلس ، العدد التاسع ، ٢٦ يونيو ١٩٧٩ .

(١٠٣) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، ١٤ يناير ١٩٨٠ ، ص ١١ .

(١٠٤) علا عبد العزيز أبو زيد ، الإطار السياسي والقانوني الحاكم لعملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٧٦-١٩٩٢) ، بحث ضمن كتاب حقيقة التعددية السياسة في مصر ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ،

١٩٩٦ ، ص ٩٥ .

(١٠٥) حوار مع إبراهيم شكري ، ضمن كتاب جمال عبد السميع ، الكتاب الأسود لأحزاب مصر ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٨١ .

(١٠٦) جريدة الشعب ، نزاهة الانتخابات تعرض في جلسة ساخنة في جلسة الإجراءات ، العدد الحادي عشر ، ١٠ يوليو ١٩٧٩

(١٠٧) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، ١٤ يناير ١٩٨٠ ، ص ١٣ .

(١٠٨) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة التاسعة والثلاثون ، مساء ١٤ يناير ١٩٨٠ ، ص ١٨ .

(١٠٩) حديث الرئيس محمد أنور السادات لجريدة مايو حول الديمقراطية »الجزء الثاني«فى٤ مايو ١٨٩١ http://sadat.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SP_1067&keyword

(١١٠) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الثامنة والثلاثون ، ١٤ يناير ١٩٨٠ ، ص ٤ .

(١١١) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الرابعة والثلاثون ، ١٢ يناير ١٩٨٠ ، الملحق .

(١١٢) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الخامسة والثلاثون ، مساء ١٢ يناير ١٩٨٠ ، ص ٧٤ .

(١١٣) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الحادي والاربعون ، ١٥ يناير ١٩٨٠ ، ص ١٩ .

(١١٤) حامد دنيا ، أول حديث مع رئيس مجلس الشعب ، مجلة أكتوبر ، عدد ١٣٩ ، ٢٤ يونيو ١٩٧٩ .

(115) WikiLeaks Records , 1979 Cairo 22329_e , Atherton (Cairo Embassy) to Department of State, Copts appeased on constitutional amendments,29 October1979.

https://wikileaks.org/plusd/cables/1979CAIRO22329_e.html

(١١٦) سعيد سراج الدين ، حقائق ومواقف البرلماني الثائر صلاح أبو إسماعيل ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٢٤ .

(117) karim h. karim, the image of Anwar al- sadat as the pious president study of the political use of Islam and its symbols in Egypt, 1970-1981, the institute of Islamic studies, Montreal, 1984, pp. 162, 164

(١١٨) وحيد عبد المجيد ، الأحزاب المصرية من الداخل ، كتاب المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٤ .

(١١٩) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الرابعة والثلاثون ، ١٢ يناير ١٩٨٠ ، ص ٢٨ .

(١٢٠) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة التاسعة والثلاثون ، ١٤ يناير ١٩٨٠ ، ص ص ١١ ، ١٥ .

(١٢١)

(١٢٢) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة التاسعة والثلاثون ، ١٤ يناير ١٩٨٠ ، ص ٣ .

(١٢٣) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة الحادي والاربعون ، ١٥ يناير ١٩٨٠ ، ص ٣ .

(١٢٤) مضابط مجلس الشعب ، الهيئة النيابية الثالثة ، دور الانعقاد الأول ، الجلسة التاسعة والثلاثون ، ١٤ يناير ١٩٨٠ ، ص ٧ .

(١٢٥) ليلي عبد المجيد ، الصحافة والتجربة الديمقراطية (أكتوبر ١٩٧٠- ١٩٨١ ، بحث ضمن كتاب النظام السياسي ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(١٢٦) انظر نص هذه القوانين في : إبراهيم طلعت وآخرون ، الديمقراطية هي الحل ، دار المصري الحديث للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ص ١٠١ ، ٢٦٨ .

(١٢٧) خطاب الرئيس محمد أنور السادات في مجلس الشعب في٨٢ يناير ١٩٨٠/sadat.bibalex.org TextViewer.aspx?TextID=SP_944

(١٢٨) أحمد فارس عبد المنعم ، النقابات المهنية والسياسة في عهدي عبد الناصر والسادات ، دار المحروسة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٤٠ . الجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت حكمها في ١١ يونيو ١٩٨٣ بعدم دستورية هذا القانون .

(١٢٩) عبد الله إمام ، حقيقة السادات ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٦ .

(١٣٠) عمى أيلون ، السادات والمعارضة القانونية ، ص ١٤٨ .

(١٣١) للمزيد عن تفاصيل تلك القضية جمال سليم ، عصر الديموكتاتورية : مذبحة مجلس الشعب ، دار مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٣٣ وما بعدها .

(١٣٢) ناجى الشهابي ، قصة كفاح إبراهيم شكري عبر نصف قرن ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٥ .